الجلسة الخامسة والعشرون بعد المائة

- **التاريخ** : الثلاثاء 28 شعبان 1420(7/12/1999)
- **الرئاسة** : السيد المصطفى عكاشة الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين
- **التوقيت** : ساعتان وخمس وخمسون دقيقة ابتداء من الساعة الثالثة وخمس دقائق بعد الزوال.
- **جدول الأعمال** : الأسئلة الشفوية

* * *

*** السيد مصطفى عكاشة رئيس الجلسة :**

بسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسلام على سيد المرسلين

أفتتح الجلسة،

حضرات السيدين الوزيرين،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل السادس والخمسين من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفوية المدرجة في جدول الأعمال أعطي الكلمة للسيد الأمين العام لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات.

*** السيد أحمد احصايني أمين المجلس.**

شكرا السيد الرئيس، النصوص التشريعية التي توصل بها مجلس المستشارين :

- مشروع قانون رقم 60--99 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 20-88 المتعلق بإحداث الوكالة الحضرية بأكادير
- مشروع قانون رقم 45--99 يقضي بالموافقة من حيث المبدإ بتطبيق الاتفاقية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الكبرى اللوكسمبورغ بشأن النقل الطرقي الدولي للمسافرين والبضائع المقرر بموجب المادة 14 من الإتفاق المذكور الموقعين بالرباط في 2 فبراير 1999،
- مشروع قانون رقم 34--99 يقضي بتغيير الظهير الشريف رقم 1--59--167 الصادر في 21 من شعبان 1379- 19 فبراير 1960 بتنظيم مزاولة مهن الصيادلة وجراحي الأسنان والعقاقيريين .
- مشروع قانون رقم 99-36 يوافق بموجبه من حيث المبدإ على تصديق الإتفاقية الموقعة بالرباط في 2 يناير 1999 بين المملكة المغربية وجمهورية كوريا الهادفة إلى تفادي الإزدواج الضريبي ومنع التهرب الجبائي في ميدان الضرائب على الدخل.
- مشروع قانون رقم 42--99 يقضي بالموافقة من حيث المبدإ على تصديق الاتفاقية التجارية والجمركية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار الموقعة بالرباط في 22 شتنبر 1998.
- مشروع قانون رقم 43--99، يقضي بالموافقة من حيث المبدإ على تصديق الاتفاقية بين المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة تهدف إلى تفادي الإزدواج الضريبي ومنع التهرب الجبائي على الدخل ورأس المال الموقعة بدبي في 9 فبراير 1999.
- مشروع قانون رقم 27--99 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 21-90 المتعلق بالبحث عن حقول المهيدروكاربورات واستغلالها، أحيل من مجلس النواب.
- مشروع قانون رقم 17--99 يتعلق بحماية الملكية الصناعية أحيل من مجلس النواب.
- مشروع قانون رقم 46--96 يقضي بالموافقة من حيث المبدإ على تصديق الإتفاق الموقع ببوخارست في 25 أبريل 1996 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة رومانيا بشأن النقل الطرقي الدولي أحيل من مجلس النواب.

- مشروع قانون رقم 33--99 يقضي بالموافقة من حيث المبدإ على تصديق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة خلال دورتها 51 المنعقدة في شهر شتنبر 1996 أحيل من مجلس النواب.

- مشروع قانون رقم 29--98 يقضي بالموافقة من حيث المبدإ على تصديق الإتفاقية التجارية والجمركية الموقعة بالرباط في 4 دجنبر 1997 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية تشاد أحيل من مجلس النواب،

- مشروع قانون رقم 25--99 يقضي بالموافقة من حيث المبدإ على تصديق الإتفاقية الموقعة بالرباط في 22 شتنبر 1998 بين حكومة المملكة المغربية ووكالة بيت مال القدس الشريف أحيل من مجلس النواب.

- مقترح قانون يقضي بتتميم القانون رقم 15-189 المتعلق بتنظيم مهنة الخبرة المحاسبية وإنشاء هيئة الخبراء المحاسبين تقدم به المستشارون السادة عمر الجزولي، بريكة الزروالي، رشيد الساجد، محمد بوهو، محمد غداب الزغاري، أحمد بنا، أحمد التويزي من فريق الاتحاد الدستوري،

عدد الأسئلة الشفوية التي توصل بها مجلس المستشارين من 30 نونبر إلى 7 دجنبر 1999، عدد الأسئلة الشفوية 23،

- عدد الأسئلة الكتابية 6،

- عدد الأسئلة الشفوية التي تم تحويلها 2،

كما توصلت رئاسة المجلس بطلب إحاطة المجلس علما من فريق الاتحاد الدستوري،

كما ورد من نفس الفريق طلب آخر لإحاطة المجلس علما بقضية طارئة من الفريق الكنفدرالي، كما توصلت رئاسة المجلس أيضا بطلب الإحاطة من فريق الوحدة والتضامن.

شكرا السيد الرئيس.

* **السيد الرئيس :**

شكرا للسيد الأمين،

الآن أعطي الكلمة لفريق الاتحاد الدستوري لإحاطة المجلس علما بقضية طارئة وذلك طبقا للفصل 128 من القانون الداخلي فليتفضل ... الفريق.

* **السيد المستشار :** (باسم فريق الاتحاد الدستوري)

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

تطبيقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين أتشرف بأن أخبر المجلس الموقر بأمر طارئ له انعكاسات سلبية على شرائح مهمة من العمال والفلاحين ويتمثل ذلك فيما يلي : إن فرع مكتب التسويق والتصدير لسيماكو بسيدي سليمان يشغل عددا كبيرا من المواطنين يبلغ عددهم 416 عامل، ويلعب دورا أساسيا في تسويق المنتوج الفلاحي وخصوصا الحوامض المعدة للتصدير، إلا أنه وبصفة مفاجئة لجأ المكتب إلى تسريح العمال والتخلي عن الدور الذي أنشئ من أجله، ألا وهو مساعدة الفلاح على تصدير منتوجه، والمفارقة الغريبة التي نسجلها هي أن هناك تناقض واضح بين الخطاب الحكومي والممارسة الحكومية في الميدان، ففي الوقت الذي تجند فيه الحكومة أبواقها لصالح التشغيل والاستثمار والنهوض بالفلاحة والفلاح، يلاحظ المتتبع أن الإجراءات الحكومية مناقضة لما ... أولا : تدعو إلى التشغيل ويقوم المكتب المذكور بتسريح عدد كبير من العمال، ثانيا: تدعو إلى الإستثمار والتصدير بحثا عن العملة الصعبة وتقوم بضد ذلك، حيث أنها سمحت للمكتب الوطني للتسويق والتصدير للتخلي عن مهمته إزاء 1800 فلاح الذين رمتهم لقمة سائغة لبعض سماسرة الإستيراد والتصدير ضاربة عرض الحائط كل الشعارات التي رفعتها مدعية أنها تعمل على تشجيع الاستثمار والتصدير.

السيد الرئيس،

السادة أعضاء الحكومة،

إخواني المستشارين،

في الوقت الذي نلاحظ فيه أن السلطات الإسبانية من جمعيات مهنية وجمعيات غير حكومية تقوم بحملة ضد مرور المنتوج الوطني نلاحظ أن الحكومة بتخليها عن مساعدة المصدرين الوطنيين تساند العمل غير الشرعي الذي تقوم به السلطات الإسبانية، السيد الرئيس نطلب من الحكومة التدخل السريع لمعالجة كل هذه المشاكل المترتبة عن حل فرع مكتب التسويق والتصدير بسيدي سليمان وذلك بإرجاع العمال إلى عملهم، والعمل على مساعدة الفلاحين لتصدير منتوجاتهم الفلاحية وخصوصا الحوامض وشكرا السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا، دائما في إطار الفصل 128 من القانون الداخلي أعطي الكلمة لنفس الفريق لإحاطة المجلس علما بقضية طارئة ثانية.

* **السيد المستشار :** (بإسم فريق الاتحاد الدستوري)

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين

القضية الطارئة الثانية، هي أنه نريد أن نخبر المجلس على أن اللجن الدائمة ديال مجلس المستشارين نبض معينها من مشاريع قوانين حكومية، وأصبحنا داخل هذا المجلس في الواقع في حالة عطالة، شوماج، اللجان ديالنا في الشوماج فيما يخص مجلس المستشارين إذن وكلي علم على أن الدور الأساسي للبرلمان بغرفتيه، وبالخصوص مجلس المستشارين هو أن يقوم بالدور ديالو الدستوري الذي هو التشريع، والحكومة هي في الواقع القاطرة فيما يخص هادْ الموضوع ديال التشريع لأنها عندها إمكانيات وهي التي لها عندها واحد العدد ديال المسائل لكي تمد البرلمان بمجلسيه بواحد العدد ديال مشاريع القوانين التي تدرس والتي تنقح والتي يصادق عليها والتي لا يصادق عليها داخل هذا المجلس

وبالتالي نطلب من الحكومة، سمعنا في هاد الساعة على أن الحكومة أعطتنا واحد العدد ديال مشاريع القوانين وكلها في الواقع ماشي ماشي مهمة، ولكن مشاريع تهم بالخصوص التصديق على بعض المعاهدات ولكن يلا رجعنا شويا للور وشفنا الخطاب السامي لجلالة الملك محمد السادس في الدار البيضاء الذي حث الحكومة وحث البرلمان على القيام بهذه العملية الأساسية التي هي إيجاد تشريعات تتلائم مع الوضع الجديد للمغرب، تشريعات سوف تمكن المغرب من الولوج إلى هذا العالم الخطير الذي هو عالم العولمة، إذن الحكومة عندها واحد العدد ديال المشاريع لتتجيبوهم في ميدان التعليم .

مثلا، مازال ... مدونة الشغل باقي فيها المشاكل ما زال ماجاتْشْ، البارحة تكلمنا عن خطة إدماج المرأة في المجتمع، ما زال ماكينْشْ قوانين لهي أساسية لخصها تكون، نهضوا بها وتقوم بالدور الفعال داخل المجتمع، والآن الكل يتساءل معارضة وأغلبية، تنشُوفوا أن واحد العدد ديال الصحف دارت حملة، نگولها بصراحة، فيما يخص غياب وحضور المستشارين داخل هذه الغرفة، ولكن يكونوا في بلاصة هاد الناس، هاد الناس راهم في الشوماج ماتديروش، الحكومة ما بغاتش تقوم بالعمل ديالها وتمد المجلس بواحد العدد ديال المشاريع التي تحفز المستشارين لكي يأتوا، ومقترحات القوانين التي يضعها السادة المستشارون واحد العدد، تنطلبوا منكم السيد الرئيس على أن طلبوا من الحكومة على أنها إما تدرس، ماديرش واحد المحاضرة ديال المقترحات التي قدمها المستشارون، إذن باقي في لجنة العدل 3 مقترحات، الآن الحكومة ما زال ما بغاتش تعطي الرأي ديالها في هادوك المقترحات باش يمكن نمرو للأمام نشوفوا، ونزعموا عمل المستشار .. تاحْنا حقنا هاداك باش يمكن لينا نجيبوا مقترحات لتنشوفوها غادي تفيد التطور الإقتصادي والتنموي ديال البلاد إذن حتى هذا الغياب لتنگولوه راه ناتج، باش يعرفوا الرأي العام، على هذه الممارسة غير المنطقية، هذه الممارسة التي تتعامل بها الحكومة مع هاذا المجلس غير منطقية، إذن تتساهم بطريقة أو أخرى في إفشال هذه التجربة في الواقع نكونوا واضحين، لأن السكان، نظرة الرأي العام فيما يخص مجلس النواب، تجي الصحفي تصور واحد البلاصة خاوية وتگول راه البرلمانيين ماتجيوش، راه هناك أسباب والسبب

الأساسي هو ضعف الانتاج الحكومي فيما يخص مشاريع القوانين وشكرا السيد الرئيس.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار.

دائما في إطار الفصل 128، أعطي الكلمة للفريق الكنفدرالي لإحاطة المجلس علما بخبر طارئ فليتفضل السيد رئيس الفريق.

*** المستشار السيد عمر الإدريسي رئيس الفريق الكنفدرالي**

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

كما في علم الجميع، عقدت الحكومة يوم الجمعة 3 دجنبر 1999، على الساعة الرابعة والنصف بعد الزوال بمقر الوزارة الأولى جلسة للحوار الإجتماعي، هذا الاجتماع الذي حضره الجمعية المهنية لأرباب العمل، المركزيات النقابية الثلاث الأكثر تمثيلية، وعن هذا الاجتماع، بقي سؤال مطروح، لماذا انسحبت مركزيتنا الكنفدرالية الديمقراطية للشغل من هذا الإجتماع الذي كنا نعقد عليه آمالا كبيرة، فمن موقع مسؤوليتنا الكبيرة كنقابة مناضلة تضع على عاتقها مهمة الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة وعموم المأجورين نرى من واجبنا بل من حقنا وحق مجلسنا ومن حق الرأي العام الوطني، أن نوضح موقفنا لنرفع ما أحيط بهذا الموضوع من تغليط وخلط، انسحبت الكنفدرالية الديمقراطية للشغل من هذا الاجتماع الذي دام 6 ساعات والتي اختزلت القضايا المطروحة فيه في 4 نقط من مجموع ما تضمنه ملفنا المطلبي النقطة الأولى وتعلقت بالترقية الداخلية، تقدمنا ككنفدرالية ديمقراطية للشغل بمطلب يقضي بالترقية الداخلية لكافة وعموم موظفي سلك الوظيفة العمومية بدون ميز ولا استثناء، باش تشمل كل الموظفين الذين استوفوا شروط الترقية إلى غاية 31 دجنبر 1999، لكن مع كامل الأسف الاقتراح ديال الحكومة جاء يقضي بترقية الموظفين الذي تتوفر فيهم الشروط التي قلناها إلى غاية 31 دجنبر 1996، مع العلم أن الباقي، بمعنى لي غايب يكون تتستوفى فيهم الشروط في 1/1/97 خصهم ينتظروا مقاييس ومسطرة جديدة للترقية،

ترون معي السادة المستشارين المحترمين، ويرى الرأي العام الوطني معنا أيضا أن الفرق شاسع بين اقتراح الكنفدرالية وما بين حوار الحكومة.

النقطة الثانية تتعلق بالترسيم تقدمنا كمركزية بمطلب ترسيم لكافة الأعوان والموظفين غير الرسميين، خلال جلسة الإعداد لهذا اللقاء، كانت الحكومة وافقت معنا على أساس أنها التزمت باش ترسم 17000 موظف غير رسمي، لكن مع كامل الأسف لما جاءت الحكومة لهذا الحوار، اقترحت علينا شيء أترك لهم أن تقيموه من، أولا، تقترحوا باش يرسموا 2000 موظف وعون خلال سنة 99، و 2000 أخرى بعد يوليوز 2000، والحجة ديالها في هاد الشي كلشي أنها لا تعرف عدد الموظفين غير الرسميين ديالها، شوفوا الغرابة. التشغيل تتعرفوا معضلة التشغيل، وهذا ما يرهقنا جميعا، فصلت الحكومة في هذا الموضوع على اقتراح يقضي بتكوين لجنة ثلاثية تسهر على دراسة هذا الملف لتجد له الحلول.

الملف الرابع أو النقطة الرابعة وهو السكن الإجتماعي، اكتفت الحكومة بإخبارنا بأنها الآن جادة وتجتهد صباح مساء باش تلقى لينا شي شويا ديال الأرض، كتقلب على الأرض ماعْرَفت واش هنا ولا في المريخ، الله أعلم، على أساس تقلب عليها باش تلقاها وتبني لنا عليها هذا السكن الإجتماعي وهي لعليها ذاتوا أو جزء كبير... هاديك 2٪ لي التزمت الحكومة في التصريح المشترك غادي تاخدها من ميزانية التجهيز لهي 2٪، هاهي موجودة إن شاء الله، بقاتنا غير الأرض نلقاوها،

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة و السادة المستشارين المحترمين،

ترون معي ويرى الرأي العام الوطني كذلك وشغيلتنا خاصة، أن جواب الحكومة على الملف المطلبي الكنفدرالي كان جوابا ناقصا، وينطوي على تراجع واضح عن التزامات سابقة إبان اللقاءات التحضيرية لجلسة التفاوض الأخيرة، ولم يتناول جوابها مختلف القضايا التي تضمنها ملفنا المطلبي والمتعلق بآليات الحوار الإجتماعي، مدونة الشغل النزاعات المزمنة، القضايا المستعجلة،

والقضايا العالقة وقضايا الحريات النقابية، إذن انسحبت الكنفدرالية للشغل من اجتماع 3 دجنبر لتأكد تمسكها بمصداقية نزاهة التفاوض الإجتماعي وكذلك بمشروعية وعدالة ملفنا المطلبي في حدودها الدنيا، بهذه المناسبة وكما يقال المناسبة شرط ومن أعلى هذا المنبر نجدد إدانتنا مرة أخرى ومع الأسف الشديد لأننا مضطرين لأن نعلن إدانتنا للتعتيم الإعلامي الذي أقصى وجهة نظر الطبقة العاملة من مؤسسات الإعلام العمومي، حيث جاءت الحكومة لوحدها لتقدم وجهة نظرها مع ما ساقته في معرض ذلك من مغالطات وأنصاف الحقائق، وعليه نطالب بحقنا في التعبير عبر قنوات إعلامنا الوطني عن وجهة نظرنا لوضع الجميع أمام مسؤوليته الوطنية والتاريخية، وهذا الباب، وحتى لا نترك غموض على ما قلناه وعن موقفنا، سنقدم للسادة رؤساء الفرق النص الكامل لملفنا المطلبي، وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار، والآن أعطي الكلمة للسيد رئيس فريق الوحدة والتضامن لإحاطة المجلس بقضية تتعلق بمحاصرة الصادرات المغربية في الموانئ الاسبانية فليتفضل السيد الرئيس.

- السيد المستشار محمد فضيلي رئيس فريق الوحدة والتضامن

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون

من يوم السبت والصادرات المغربية المحملة عبر الشاحنات محاصرة بمينائي الجزيرة الخضراء وقادس، والسبب ليس هو رد الفعل ديال الصيادين الإسبان إنما السبب هو ضبط سائق إسباني، ضبطت شاحنته وبحوزتها كمية من المخدرات وبعد البحث تبين أن السائق هو الذي طلب من الأمن والديوانة باش يفتشو له الشاحنة ديالو لأنه عندما وصل لسيد اليمني، سائق إسباني آخر قال له، عنداك راه في الشاحنة ديالك كاين مهاجرين سريين فلما وقع البحث تبين على أن هناك كميات معبأة في الطماطم والفلفل، فبعدما صرح السائق بأنه غير مسؤول عن هذا، انتقلت الشرطة المكلفة إلى عين المكان في أكادير، فبعدما وصلوا إلى المحطة، بعد البحث تبين أن هناك كميات أخرى موجودة ومعبأة في الطماطم والفلفل ومن يوم 18 نونبر والسائق محتجز ومعتقل، والشاحنة محتجزة،

كانت جلسة يوم الأربعاء الماضي، كانت جلسة يوم الإثنين وأرباب النقل الدولي والسائقين تحالفوا وتضامنوا مع هذا السائق لأنه بريء فوقع الحصار على الميناءين، اليوم الصادرات المغربية ممنوعة من الخروج، لا خروج ولا دخول.

والذي نطلبه وهو الحكومة المغربية تلقى الحل لهذا المشكل المتعلق بالصادرات المغربية علما بأنه في أبريل الماضي توجهنا بسؤال شفوي إلى السيد وزير النقل ومن جملة ما ناقشناه معه وطلبنا منه بأن ميدان النقل ميدان مهم للإستثمار، لكن العائق الموجود هو كيف يمكن لمغربي أن يستثمر بشاحنة ومنقولاتها بـ 130سنتيم، فيحين أنه ما كاينش ضبط ديال المسؤولية بحيث إذا حصرت الشاحنة الكل يعتقل.

فطلبنا من السيد الوزير آنذاك باش تكون المسؤولية، فكان جوابه أن مدونة الجمارك ستخرج للوجود في أيام قليلة وستحدد المسؤولية اليوم إذا كان هناك تضامن، نخاف أن هذا التضامن يوسع ويغتنمو الصيادين الإسبان الفرصة ويوسعوا المشكل، مع كامل الأسف، إذا كان هذا المشكل أخذ جانبا من التغطية من جانب الصحف الإسبانية ولا وسائل التغطية ديال الإذاعات، فمن الجانب المغربي مع كامل الأسف لا جرائد لا أغلبية ولا معارضة لم تثر هذا المشكل، لهذا نطالب بتحرك الحكومة لحل هذا المشكل المثمتل في محاصرة الصادرات المغربية، راه المحكمة أجلت البث في الملف حتى يوم الخميس، ومعنى هذا أن تاشي حاجة ما غادي تخرج حتى يوم الخميس، حتى يصدر الحكم.

وشكرا السيد الرئيس

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة الآن للسيد شكري البردعي عن الفريق الاستقلالي، دائما لإحاطة المجلس بحدث طارئ فليتفضل .

*** السيد المستشار شكري البردعي عن الفريق الاستقلالي :**

السيد الرئيس،

رفقة بالإخوان، غادي نسحب هاد الإحاطة شكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار ... أسّ البردعي تفضل، شكرا للسيد المستشار،

قبل أن نتطرق إلى النقط المدرجة في جدول الأعمال أريد أن أخبر المجلس بأن السيد وزير التربية الوطنية يلتمس منكم إرجاء السؤالين اللذين يخصان قطاعه الى جلسة قادمة طبقا لمقتضيات المادة 300 من القانون الداخلي وذلك نظرا لحالته الصحية وهو سبب قاهر، أقول إن وزير التربية الوطنية يلتمس منكم إرجاء السؤالين المدرجين في جدول الأعمال تطبيقا للفصل 300 من القانون الداخلي وذلك لأسباب صحية كما أخبر المجلس أن السيد كاتب الدولة المكلف بالبيئة سينوب في الإجابة عن السيد الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان حول السؤال الموجه إليه بخصوص انتشار أحياء السكن السري.

كذلك طلب مني السيد المستشار سي كوسكوس أن ألتمس من المجلس أن يقدم سؤاله مباشرة بعد وزارة الاقتصاد والمالية، أي في الرتبة العاشرة أو التاسعة عشر نظرا لأنه سيسافر هذا المساء ويلتمس من المجلس أن يسمح له بتقديم سؤاله قبل الوقت المحدد له. شكرا، إذن نشرع الآن في الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة والبالغ عددها 19 سؤالا شفهيا، كما أريد أن أخبر المجلس أن لنا بداية سؤال آني مبرمج في جدول أعمال هذا اليوم، وهناك سؤال آني ثاني لم تدرسه اللجنة ولكنه يصب في نفس الموضوع المتعلق بالمواد الغذائية بمناسبة شهر رمضان المعظم، وقد تقدم به فريق الاتحاد الدستوري. إذن سنضم السؤالين في سؤال واحد ليجيب عنهما السيد الوزير. شكرا السيد الوزير، السؤال الأول موجه ... لقد لاحظت الرئاسة على أن هذا السؤال لم يدرج، ولكن مع الأسف اللجنة لم تجتمع ولم يحضر السادة أعضاء اللجنة فجاء السؤال متأخرا وطلب هذا الفريق أن يدرج هذا السؤال لكونه يصب في نفس الموضوع. نقطة نظام تفضل آسيدي.

*** السيد المستشار :** (نقطة نظام)

شكرا السيد الرئيس،

أضطر لأخذ نقطة نظام بعدما لاحظنا على أن اللجنة ديال الأسئلة، حصة الأسئلة الشفوية، كاين هناك لجنة تنظمها فيما يتعلق بالنسبة للأسئلة الآنية وهاد الطريقة لبدينا تنلاحظوها الآن أنه تأتي الأسئلة دون إعطاء اللجنة رأي بحكم أنها تشبه هاته أو تلك فهاته أعتقد أنها سابقة وكذلك في نقطة نظام، فيما يتعلق بالنسبة للإحاطة حسب الفصل 128 من القانون الداخلي يعطي للفريق حق الإحاطة في نقطة واحدة وليست هناك ما لاحظنا، هذه سوابق نسجلها، وهي خطيرة على أعمالنا فيما يتعلق بالنسبة للأسئلة الشفهية وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

أنا أظن كذلك لاحظت هادْ القضية بالنسبة للإحاطة، أظن أنها ستكون من جملة النقط المدرجة في جدول أعمال المكتب، و بالرجوع للقانون الداخلي وحتى نطبق القانون ...تفضل.

*** السيد المستشار :**

شكرا السيد الرئيس،

فيما يخص الإحاطة، هذا حق المستشارين منصوص عليه في النظام الداخلي والمواضيع التي استمعنا إليها اليوم لها أهمية خطيرة وطنية مهمة جديرة بالإحاطة أظن أن هذا منصوص عليه في النظام الداخلي ولا يمكن أن يتصرف فيه أي أحد بصفة أو بأخرى.

*** السيد رئيس الجلسة :**

... الملاحظة تتعلق بالتطويل في إحاطة المجلس، لأنه يضيع الفرصة على المستشارين على مستوى التغطية، وهذا اختيار للسادة المستشارين. إذن ننتقل إلى السؤال الآني أو السؤالين

الآنيين ويتعلق الأمر، السؤال الأول موجه إلى وزير التجارة والصناعة الغائب ... راه نفس السؤال، ماشي سؤال آني ثاني، غير باش ندقو الأمور سؤال واحد.

*** السيد المستشار :**

جرت العادة على أنه اجتماع اللجنة يكون يوم الخميس ومبدئيا يحضره السادة رؤساء الفرق تحت رئاسة السيد رئيس المجلس أو من ينوب عنه، لكن مع الأسف أن هذا الحضور ديال السادة رؤساء الفرق أو من ينوب عنهم غادي ويتقلص، واضطررنا في مجموعة ديال المرات نجتمع 3 أو 4 ديال الناس ونضطر بأن نقترح مجموعة من الأسئلة نعتبرها آنية ونبعثها إلى الحكومة لتبدي رأيها فيها، والذي نطلب في هذه المناسبة بأن السادة رؤساء الفرق يعطون أهمية لهذه اللجنة والتزمنا بأن يكون نفس العضو الممثل، يلا ماكان رئيسالفريق لينوب عليه باشْ تبقى واحد الإستمرارية ويبقى ذلك الحرص على أنه الأسئلة الآنية، تكون فعلا متوفرة فيها الشروط ديال آنية بحال لي تنتكلموا الآن الإحاطة علما ... تتعلق بمواضيع وطنية طارئة حدثت يجب أن يخبر بها الرأي العام فخصنا نحافظوا لهاد المؤسسة على واحد المستوى لخصها تكون فيه وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا، إذن طلب الرئاسة مرفوض، وسنتقدم بسؤال ... دابا غادي نضيعوا الوقت أكثر من الوقت ديال هادْ السؤال... نقطة نظام في الموضوع...

*** السيد المستشار :**

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين

بالنسبة للسؤال الذي طرحناه، هو نفس السؤال المطروح من فريق آخر، ويعني نفس المشاكل المطروحة المتعلقة بتزويد الأسواق بمناسبة رمضان، وهذا يظهر لي نفس السؤال ولا داعي لأن يتقدم في حلقة أخرى وسيكون فات الأوان إذا لم يقدم اليوم، هاد الشي الذي جعلنا نطلب من الرئاسة باش تدمج هاد السؤال ويكون السيد الوزير باشْ يجاوب على الأسئلة بْجُوجْ في آن واحد وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

السيد الرئيس، الأسئلة الآنية تدرس من طرف اللجنة المخصصة لهادْ... لم تجتمع ... نقطة نظام تفضل.

*** السيد المستشار :**

السيد الرئيس ... يلا غادي تفتحوا مجال الآن : ... ممكن الآن لنا كفرق نطلبوا سؤال محوري، والرئاسة، وناخذوا رأي المجلس... ولكن غادي تكون سابقة وهدي خطيرة ...

*** السيد رئيس الجلسة :**

يلا سمحتوا، بعد هذه المناقشة سأرجع إلى لائحة الأسئلة والتي لا أرى فيها إلا سؤال آني واحد. انتهى الأمر. إذن السؤال موجه إلى السيد وزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية حول الاستعدادات المتخذة لتوفير المواد الغذائية الضرورية بمناسبة شهر رمضان المعظم، بدأنا، باش نطويوه، تفضل.

*** السيد المستشار :**

شكرا السيد الرئيس،

إخواني المستشار

في الواقع لتبيان على أنه بْغينا نديروا من الحبة قبة، هذا إشكالية ديال اللجنة راه السيد لتينوب في المجلس ولا النائب ديال الرئيس عارف أنه هناك إشكالية اللجنة... الأسئلة، ثم أن هاد اللجنة لا يمكن أن تغتصب حقالمستشارين في طرح الأسئلة، لا المكتب ولا ديك اللجنة ما يمكنشْ تغتصب حق الفريق ولاأي مستشار، تاديك اللجنة حنا ما متافقينْش عليها، إذن فهذا سؤال يهم موضوع آني، داخلين عليه بعد غدا الذي هو رمضان سواء كالوا الفريق الاشتراكي أو الاستقلالي والدستوري، أي فريق ما نجبدوش المشاكل على الكدوب... راه غادي نهدروا .. نتمناوا نتعاونوا مع الرئاسة ونخليوا الأمور تمشي بهذه الطريقة التي يسير بها الرئيس.

وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

مع الأسف لم يقع اتفاق .

الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد بلحسن خيير، فليتفضل لتقديم سؤاله.

*** المستشار السيد محمد بلحسن خيير :**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين المحترمين،

قد لا يخفى على سيادتكم أن شهر رمضان المبارك على الأبواب، لا يفصلنا عليه إلا أيام قليلة، فما هي استعدادات الحكومة للمسائل التخذة للمواد الغذائية التي تهم شهر رمضان المبارك لتوفير المواد الغذائية ديال رمضان الضرورية لاستقبال شهر رمضان المبارك التي تكثر فيه المضاربة في الأثمان والأسعار، والزيادة في الأثمان.

المطلوب هو توفير المواد الغذائية الضرورية لشهر رمضان المبارك ودعم المواد الاستهلاكية خلال شهر رمضان مثلا الثمر، الحليب، الزبدة وجميع المواد الاستهلاكية التي تهم شهر رمضان لأنه يقع واحد العدد ديال الاحتكار في المواد الغذائية في شهر رمضان، لتنطلبوا هو باشْ تكون واحد المراقبة صارمة في الأسواق وفي جميع أنحاء المغرب باش تكون الأثمان مناسبة وفي متناول جميع المواطنين الذين يطالبون باش تكون المواد موجودة وثمنها في متناول الجميع، لهذا لتنطلبوا من الحكومة هي حماية المواطن ودعم المواد الغذائية في هذا الشهر المبارك، وشكرا السيد الوزير.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير التجارة والصناعة للإجابة على هذا السؤال فليتفضل.

*** السيد العلمي التازي وزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية**

شكرا، السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء،

لقد تفضل السيد المستشار المحترم سي محمد بلحسن خيير بسؤال شفوي يستفسر فيه عن الإستعدادات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتوفير كل المواد الأكثر استهلاكا خلال شهر رمضان المبارك، ولعلمكم السادة المستشارين ومن خلالكم الشعب المغربي، أقول بأن الحكومة اتخذت جميع الإجراءات والتدابير لتوفير التمويل الكافي في المواد الغذائية الواسعة استهلاكا خلال هذا الشهر المبارك، وفات في الأسبوع الماضي أن اعطينا واحد الجدول ديال المواد الموجودة، مثلا مادة الدقيق بجميع أنواعه.

الآن الاستهلاك ديال هاد الشهر يكون 2600 ألف طن، الإدخار الموجود 7900 الف طن، إذن كاين الاستهلاك ديال 3 شهور ونصف، السكر الاستهلاك 900 ألف طن، الإدخار الموجود الآن 1929 ألف طن يعني شهرين وربع ديال الإدخار.

كاين بالنسبة للقطاني كاين الفول 66 ألف طن، 66 ألف قنطار، لي تستهلك، الإدخار 446 ألف قنطار يعني خمس خطرات ديال الإستهلاك، كاين الحمص 50 ألف قنطار تستهلك، الإدخار هو 2600 ألف قنطار الآن العدس تستهلك 39 ألف قنطار، الإدخار لي كاين 112 ألف قنطار، بالنسبة للحليب 45 مليون لتر تستهلك، كاين هناك المنتظر 53 مليون ديال الليتر، الثمر، لتستهلك 300 ألف قنطار، كاينة الآن موجودة 850 ألف قنطار، أي الإستهلاك ديال 3 شهور البيض من المتوقع أن يصل الإنتاج 200 مليون وحدة، كثير كثير جدا، وبخصوص الزيوت بجيمع أنواعها، والزبدة والجبن والعسل والتوابل فإن المعطيات المتوقعة المتوفرة لدى مصالح الوزارة تكون موجودة هاد المواد بكيفية واسعة لتغطي الحاجيات على جوج الخطرات ديال الاستهلاك ديال شهر رمضان، بالطبع كما جاء في تدخل السيد المستشار من ناحية اللحوم لا يوجد أي مشكل، اللحوم الحمراء كاين 22 ألف وخمسمائة ألف طن والإستهلاك لا يتعدى 20 ألف طن، كاين اللحوم البيضاء كذلك الإنتاج تفوت 35٪ ديال الإستهلاك، بالطبع هناك تدابير اتخذت وأن الأثمنة المحددة سوف لن تعرف أي ارتفاع ومع ذلك فإن الجهات المكلفة بالمراقبة للأثمان ستقوم بواجبها ولن تكون أية زيادة، غادي تكون مراقبة شديدة

خلال هذا الشهر المبارك، وشكرا السادة المستشارين. وشكرا السيد الرئيس.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير،

هناك تعقيب للسيد المستشار.

*** السيد المستشار:**

شكرا للسيد الرئيس

شكرا للسيد الوزير على الجواب

لتنطلبوا هو باش يكون واحد الدعم ديال المواد، ان كما تتعرفوا كاين واحد الشريحة عريضة من المواطنين لا قادينش على الأثمان لهي في ثمن المواد، مثلا الثمر داك المفلس لي ما فيه ما يدّار، راه تخصنا تداك المسكين يمشي يشري داك الثمر الممتاز، ويشريه بواحد الثمن في المستوى ديالو مثلا الزبدة، راه ما غاديشْ يْقَدْ داك المسكين لتيخدم في الموقف باش يوصل للثمن باش يشري الزبدة، مثلا الطحين موجود بواحد الكمية ممتازة، ولكن راه تنطلبوا الدعم ديال داك الفورص مثلا، كاين الدعم في الدقيق لهو العادي ولكن تنطلبوا الدعم حتى في الممتاز، مثلا المواد تهم ماشي مدعومين مثل السكر تهم خصنا نطالبوا باش يدعموا باش داك المسكين تهو يوصل باش يشري المواد التي تهم شهر رمضان المبارك. وشكرا السيد الوزير.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار، وننتقل الآن إلى الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، والسؤال الثاني موجه إلى السيد وزير التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي حول مشكل حرمان حاملي شهادات الباكالوريا من التسجيل بالتعليم الجامعي لتقادم الشهادات التي حصلوا عليها. أعطي الكلمة لأحد المستشارين السادة أحمد بنا، أحمد التويزي ومحمد برقية فليتفضل أحد المستشارين.

*** السيد المستشار**

يلا سمحتوا لكون السيد الحاج أحمد بنا ما موجودش، مريض طريح الفراش، تنطلبوا بإرجاء هاد السؤال إلى ما بعد وشكرا .

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا، ننتقل إلى السؤال الثاني الموجه إلى وزير التعليم العالي وتكوين الأطر البحث العلمي حول إحداث نواة جامعية بمدينة تازة للمستشار المحترم السيد محمد بوداس فليتفضل السيد المستشار .

*** المستشار السيد محمد بوداس :**

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين

سؤالي يتعلق بإحداث نواة جامعية موجه إلى السيد وزير التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، السيد الوزير المحترم إن نشر المؤسسات التعليمية بأنحاء المملكة المغربية يعد عملا وطنيا من أجل نشر العلم والتربية والمعرفة، ويقربها من الطلبة، ويجنب أولياءهم مصاريف التنقل والإيواء وخصوصا إذا كانت من الأوساط المحتاجة كما أن هذا النشر يسمح لبعض الطالبات بمتابعة الدراسة العليا بدل الإنقطاع عنها بسبب بعد تلك المؤسسات الجامعية وأنتم تعلمون جيدا الخدمة التي تسديها نواة جامعية لساكنة هذه الجهة، أقول جهة تاونات تازة الحسيمة، ولذا فقد استبشرنا خيرا ومعنا الرأي العام بإحداث السلك الإعدادي النموذجي الجامعي بمدينة تازة والآن نسائلكم السيد الوزير، أين وصل مشروع السلك الإعدادي النموذجي الجامعي بمدينة تازة، وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير فليتفضل .

*** السيد نجيب الزروالي وزير التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي :**

السيد الرئيس،

السيدة، السادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أتقدم بالشكر للسيد المستشار على هذا السؤال والذي في الحقيقة يبدي مدى اهتمامه بالتكوين في الجهة التي ينتمي إليها و في كل جهات المملكة بصفة عامة، وأؤكد مرة أخرى للسيد المستشار على أنه في إطار اللامركزية لوزارة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي وفي إطار كذلك الإصلاح الجامعي كما جاء به الميثاق الوطني والذي صادق عليه صاحب الجلالة سيدي محمد السادس نصره الله وأيده فإننا نعمل جادين على لا مركزية التعليم العالي وعلى فتح عدد من النواة الجامعية في عدد من الأقاليم.

وكما كان تم كذلك الإلتزام بالنسبة للسيد المستشار خلال سؤال سابق حول جهة تازة، فوزارة التعليم العالي أرسلت لمدينة تازة لجنة لدراسة إمكانية فتح نواة جامعية بمدينة تازة كما أنه خلال اللقاءات التي تمت مع السادة الأساتذة لجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس أكدوا كذلك على ضرورة فتح هذه النواة الجامعية بتازة فإذن كل المعطيات تصب نحو فتح هذه النواة الجامعية في تازة وبالطبع ستقوم وزارة التعليم العالي فورما تتوصل بالإعتمادات بخصوص فتح هذه النواة ونتمنى أن يكون بفتحها إذن في مدينة تازة، ونتمنى أن يكون ذلك في الدخول الجامعي المقبل، على أي سنعمل أن يكون في الدخول الجامعي المقبل إن شاء الله. شكرا السيد المستشار.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير. التعقيب للسيد المستشار.

*** السيد المستشار :**

شكرا للسيد الوزير على تفضله لقبول هذا الملتمس، وأتمنى أن تتاح له الفرصة لزيارة هذا الإقليم المجاهد ليبث لساكنة هذا الإقليم نبأ فتح نواج للتعليم الجامعي النموذجي وشكرا.

*** السيد الرئيس :**

شكرا للسيد المستشار،

السؤال موجه إلى وزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية حول تهميش جامعة الغرف للمستشارين المحترمين السادة أحمد مالكي، أحمد التويزي وإدريس الراضي. فليتفضل أحد المستشارين.

*** المستشار السيد أحمد مالكي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

لاحظنا بكثير من الإستغراب إقدام الحكومة واعتيادها على استدعاء وإقحام الكنفدرالية العامة للمقاولات بالمغرب ضمن البعثات والوفود الرسمية وفي المحافل الاقتصادية الدولية وإضفاء صبغة الممثل الرسمي لرجال الأعمال والقطاعات الإقتصادية، بالرغم من كونها جمعية خاضعة لظهير الحريات العامة، في الوقت الذي يتم فيه تهميش وإقصاء جامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات التي تعتبر مؤسسة دستورية منتخبة وقانونيا الممثل الشرعي للقطاعات الإقتصادية ولرجال الأعمال والتجار والصناع وأرباب الخدمات، لذا نتساءل عن الخلفيات التي دفعت الحكومة إلى نهج هذا السلوك والتصرف وهل يعتبر تهميش جامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات... الحكومة بعدم الإعتراف بهذه الهيئة التي أحاطها بكثير من الضمانات والقوانين وشكرا .

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد معالي الوزير.

*** السيد العلمي التازي وزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية :**

شكرا للسيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمين،

لقد تفضل المستشار المحترم أحمد مالكي، أحمد التويزي وإدريس الراضي، بطرح سؤال حول تهميش جامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات وللتأكيد للسادة المستشارين المحترمين فإن جامعة الغرف هي جمعية تخضع للظهير الشريف 18 نونبر 1958، وإن قانونها الأساسي أو لكل الهيئات المماثلة هي أولا تمثيل الغرف داخل المحافل الدولية، التنسيق بين غرف التجارة والصناعة والخدمات على المستوى الوطني ثم الإدلاء بالإقتراحات والآراء التي تراها مناسبة قصد إنعاش الإقتصاد الوطني... إلى آخره.

بالطبع الجامعة هذا هو دورها تقوم به، بالنسبة نعطيوْ مثال، تتكون جولات إلى الخارج مثلا وفود إلى الخارج وزارية أولا اجتماعات على كل حال رسمية يترأسها السيد الوزير الأول الجامعة ديال غرف التجارة والصناعة والخدمات دائما تكون ممثلة من طرف رئيسها أو أعضاء يعينهم السيد رئيس الجامعة ولهذا بكل صراحة .. بالطبع الجامعة تتوفر على الوسائل البشرية والمادية لتسير وتقوم بنشاطها.

وعلى كل حال التهميش بالطبع سنقدم للمجلس الموقر مستقبلا قانون أساسي بالنسبة للغرف التجارة والصناعة والخدمات وسنحاول أن ندرج في هذا القانون الجامعة التي تنظم هذه الغرف، ولهذا على كل حال بصراحة لا نلاحظ أي فرق مابين جامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات والجمعية على كل حال كما قال السيد المستشار يعني كل واحد يقوم بواجبه، ولهذا ما عندنا حتى تهميش ونحن على استعداد لنقدم تقارير للسيد المستشار يلا بغى يجي ويشوف النشاط الذي تقوم به الجامعة و نكاتبها في جميع المواضيع التي تهم غرف التجارة والصناعة والخدمات بالمغرب وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير، التعقيب للسيد المستشار.

*** المستشار السيد أحمد مالكي :**

شكرا للسيد الوزير على هذا التوضيح.

السيد الوزير المحترم،

إنكم من الغرف وإلى الغرف، وليس هناك من شك أنكم في قرارة نفسكم تتفقون معي من حيث أن جامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات لم تحظى أبدا بالمكانة التي تستوجبها صفتها الدستورية من طرف الحكومة التي في جميع البروتوكولات تربطها بمرتبة أدنى من المراتب التي نضع فيها المؤسسات التي تخضع للظهير الشريف 1958، وليس أدل على ذلك ففي الأواني الأخيرة حيث نظمت وزارة المالية المناظرة الوطنية حول النظام الضريبي بالمغرب، إذ برمجت جامعة الغرف في الدرجة الرابعة في تناول الكلمة بعد الكنفدرالية العامة للمقاولات المغربية وهيئة الخبراء المحاسبين، ولن أضيف السيد الوزير جديدا إذا قلت أن تمثيلية جامعة الغرف ورأيها في القضايا المتعلقة بميدان الإقتصاد والأعمال له من الوزن والمصداقية ما ليس للمنظمات الأخرى العاملة في نفس الحقل وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار السؤال الخامس موجه إلى السيد وزير الإتصال، تعقيب .

*** السيد وزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية**

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

بغيت نقول بأنه السيد رئيس الجامعة لغرف التجارة والصناعة والخدمات مستدعى لجميع الإجتماعات الرسمية على الصعيد الوطني، بل حتى كذلك على الصعيد الدولي، وفي الأخير حضر السيد رئيس الجامعة في الندوة حول الجبايات في الدار البيضاء، وكذلك حول المحاسبين، الندوة التي كانت خاصة بالمحاسبين وحضر فيها السيد رئيس الجامعة، واش رئيس الجامعة ماتعلمش باقي أعضاء الجامعة شكل آخر، ولكن دائما رئيس الجامعة يستدعى لحضور جميع الاجتماعات الرسمية الوطنية أو على الصعيد الدولي وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

سؤال موجه إلى السيد وزير الاتصال حول التغطية التلفزيونية للمستشارين المحترمين السادة الحاج عمر مكدر وحدو أقديم

ولحسن بوعود، وعبد اللطيف الإسطنبولي وأحمد الجوهري وعمارة الحاج عمارة فليتفضل أحد المستشارين.

*** السيد المستشار :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السادة الوزراء

أختي إخواني المستشارين،

إن بث برامج القناة الأولى عبر الأقمار الإصطناعية، رغم اختلاف وجهات النظر حول نوعيتها، ومع ذلك تلعب دورا كبيرا في التعريف ببلادنا والإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تزخر بها، وكذا في ربط جاليتنا من عمال وتجار وغيرهم ببلاد المهجر بوطنهم المغرب، إضافة إلى تنشيط المبادلات الثقافية والإقتصادية والإجتماعية التي يساهم فيها الإعلام وخصوصا المرئي منه، وإذا كانت قناتنا الأولى تلتقط في العديد من البلدان الأوربية والإفريقية والعربية، فإننا نستغرب لكون أن بعض البلدان العربية ومنها الإمارات العربية المتحدة، لذلك نطلب منكم سيدي الوزير توضيحا في الموضوع علما أن نسبة المغاربة بهذه البلدان جد هامة ومحتاجة إلى التواصل ببلدهم الحبيب من خلال القناة الأولى، بل إن رغبتهم جد كبيرة لكي تتاح لهم الفرصة ليتعرفوا على ما يجري ويتبين لهم على اتصال وثيق ببلدهم على جميع المستويات، ويحافظون على هويتهم المغربية من خلال البرامج التي تبثها الإذاعة الوطنية وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيد المستشار،

الكلمة للسيد وزير الإتصال فليتفضل .

*** السيد محمد العربي المساري وزير الإتصال :**

بسم الله الرحمن الرحيم

بالنسبة للبرامج التي نبثها على الفضائية كنبعثها على "عرب سات اثنين باء"والمفروض أنها تغطي البلاد العربية كلها والإفريقية وكان توصلنا بواحد الأستاذ جامعي من دولة الإمارات هادي شهور .. إلى أنه الإلتقاط ضعيف ولي أكدنا له بأننا بلغنا السفارة ديالنا بالإمارات بأن ماكين من الناحية التقنية تاشي عائق باش القمر يروي الإمارات من بين جميع دول المنطقة، وأؤكد للسيد المستشار المحترم بأن سنة 97 لما لاحظنا أنه كاين واحد الضعف في البت نحو تلك الجهة، تم استئجار واحد المرسل إضافي باش يقوي الإرسال ديالنا نحو تلك الجهة، والآن ممكن بواسطة هوائيات مقعرة قطرها 2;4 متر أنه المستمعين ديالنا والمشاهدين بالبلاد العربية يشوفوا البرامج ديالنا، والتأكيد الذي عندنا من المواطنين هناك، أنه كنشاف البرامج بكيفية عادية، ويلا كانت شي حاجة طارئة، لأن السؤال بتاريخ 3 نوفمبر، نحن ننتظر الأجوبة. وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير.ليس هناك تعقيب،

السؤال الموالي موجه إلى السيد الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان حول انتشار الأحياء السكنية السرية للسادة المستشارين المحترمين: محمد أوخيار، حسن الصغير، عبد الجبار بوملحة، بوشعيب الهلالي، ومحمد بنيحيى، فليتفضل السيد المستشار لإلقاء هذا السؤال.

*** السيد المستشار :**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

تمثل حركة انتشار التعمير عبر مجموع التراب الوطني، أحد أكثر التحولات إثارة وهي راجعة إلى مجموعة من الأسباب كالنمو الطبيعي الخاص النسيج الحضري، والهجرة القروية وإلى إعادة تصنيف بعض المناطق القروية كمناطق حضرية وهذا السبب الأخير يمثل جوهر تساؤلنا، حيث أن اتساع مساحة أحياء السكن السري يتم على حساب الأراضي ذات المردودية الفلاحية العالية، ويمس هذا المشكل المدارات السقوية الكبرى التي كلفت الدولة استثمارات باهضة، الأمر الذي ستترتب عليه نتائج وخيمة اقتصاديا وماليا

واجتماعيا، لهذا نسائلكم السيد الوزير عن التدابير والإجراءات التي تنوي وزارتكم اتخاذها في حل هذا المشكل وما هي الخطوط العريضة لسياستكم في هذا المجال في إطار المخطط الخماسي المقبل. وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

*** السيد محمد اليازغي الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان**

شكرا للسيد الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة والسادة المستشارين،

السؤال الذي تفضل بطرحه السيد المستشار هو سؤال يطرح إشكالية السكن السري في نطاق إشكالية المحافظة على التوازنات البيئية بصفة عامة وتوازنات التراب الوطني بصفة خاصة، لذلك فالحكومة تعمل فيما يخص هذه النقطة من منطلقين إثنين : ويتعلق المنطلق الأول بضرورة مقاومة الإنتهاكات السافرة للقوانين الجاري بها العمل من أجل الإغتناء اللامشروع في بعض الأحيان إيجاد مسالك مغشوشة لبعض المجالس المنتخبة.

هذه الانتهاكات تهم خصوصا المسألة المتعلقة بالمضاربات العقارية وتشجيع البناء العشوائي وتشويه الصورة المعمارية لمدننا على حساب الأراضي الفلاحية والغابوية، أما المنطلق الثاني فهو المنطلق الذي يتعلق بالإشكالية العامة المتمثلة في تزايد الهجرة إلى المناطق التي تبدو وكأنها مناطق يمكنها توفير العيش الرغيد، ونعني بها المناطق المجاورة للمدن.

ولهذا فإن وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان تعمل الآن لست اتجاهات أساسية ويتعلق الإتجاه الأول بتغطية التجمعات العمرانية والمناطق المحيطة بها بوثائق التخطيط الحضري، ثانيا إعداد خرائط المناطق الفلاحية والغابوية بتنسيق مع وزارة الفلاحة، بطبيعة الحال مع العمل على توفير شروط احترام التكلفة، ثالثا التحضيرمن أجل إنجاز تصاميم قروية مماثلة للتصاميم الموجودة في المدن. رابعا : وضع وثائق تشييد رهن إشارة الجماعات وجمعيات قاطني الأحياء، أحياءالسكن غير اللائق وذلك من أجل إعادة هيكلتها، خامسا : مقاومة أسباب التكتلات السكانية العشوائية وذلك بشراكة مع قطاعات مختلفة حكومية وغير حكومية. سادسا : مراجعة النصوص التنظيمية والتشريعية خصوصا النصوص التي تهم التعمير. وشكرا .

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير، هل هناك تعقيب للسيد المستشار.

السؤال الموالي موجه للسيد وزير الإقتصاد والمالية حول إعفاءمؤسسات التعليم الخاص من الرسوم الضريبية والجبائية، تقدم بهذا السؤال المستشارون المحترمون السيد محمد أوحلوا، رجال الزكراوي، محمد الرحموني، عبد الرحمن أوشن فليتفضل أحد المستشارين بتقديم هذا السؤال.

*** السيد المستشار :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السيد الوزير

أختي المستشارة

إخواني المستشارين،

لا حاجة لنا إلى التذكير بما تضمنه التصريح الحكومي وما تلاه من مبادرات عملية سواء في شكل مشاريع قوانين أو إجراءات تنظيمية وإدارية اتجاه القطاع الخاص عموما والمقاولة الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، وهي الإجراءات التي كانت تروم من ورائها الحكومة دعم وتشجيع هذا القطاع ليساهم في حل معضلة البطالة وتنشيط الإقتصاد غير أن الواقع العملي ما زال يشير إلى استمرار بعض المعوقات تحد من فعالية هذا التوجه سواء على المستوى الإداري أو الجبائي وبهذا الصدد نود لفت انتباهكم

السيد الوزير إلى ما تعانيه مؤسسات التعليم الخاص من صعوبات مالية تثقل كاهلها وتهدد بعضها بالإفلاس علما أننا لا ننكر ما يساهم به هذاالقطاع من حيث التأطير والتخفيف من ظاهرة الأمية والبطالة إذا أصبح يؤطر ما يزيد عن 250 ألف تلميذ ويشغل ما يزيد عن 20 ألف إطار، بناء عليه وبالموازاة مع هذه المجهودات، ألا تفكرون في اتخاذ إجراءات ملموسة لإعفاء مؤسسات التعليم الخاص من الرسوم الضريبية والجبائية المفروضة عليها علما بأن السيد الوزير الأول سبق له أن وجه رسالة يدعو فيها إلى إعفائها الكلي من الضرائب والرسوم إلى حين البث بنص تشريعي. وشكرا السيد الرئيس.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد وزير الإقتصاد والمالية فليتفضل

*** السيد فتح الله ولعلو وزير الإقتصاد والمالية :**

شكرا السيد الرئيس،

أريد أن أشكر السادة المستشارين الذين أعطوني فرصة لأعطي بعض التوضيحات بالنسبة لرؤيتهم المتعلقة بالقطاع الخاص، لكن يجب علينا من واحد الشيء، خصنا نحيوا الأهمية ديال التعليم الخاص ببلادنا والدور الإجتماعي والتربوي الذي يقوم به وفي نفس الوقت لا بد لنا أن نقول بأن الضريبة لا تتأسس بشكل جزافي ولا يمكن أن تكون ضريبة عادلة أن تكون فيها نوع من المساواة، أي خصها تمس المغاربة بشكل المساواة، وما تعطيش امتيازات كثيرة لهذا القطاع دون الآخر، وفي هذا الإطار بطبيعة الحال لنتجاوز كل تمييز، المشرع، حدد بأنه قطاع التعليم الخاص مثل كل القطاعات التي بها استثمار تحصل على إعفاءات جزئية من الضرائب وخاصة على الشركات والضريبة المهنية والضريبة العامة على الدخل بنسبة 50٪ في الخمس سنوات الأولى المحاسبية.

بالإضافة إلى هذا القطاع يستفيد كذلك من الإعفاء على الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص التجهيزات المستوردة، وبالإضافة إلى هذا يستفيد كذلك من إعفاءات أخرى تتعلق على سبيل المثال بالخدمات المقدمة من طرفه لفائدة التلاميذ أو الطلاب المسجلين، وقع نقاش في العشر سنوات الأخيرة حول الوضعية الجبائية في آخر الأمر المشرع وهذا البرنامج نفسه في القانون المالي ما قبل الأخير أي 98-99، قرر جوج حوايج قرر أنه يلغي المتأخرات المتراكمة بذمة مؤسسات التعليم الخاص إلى غاية 30 جوان 97، وخسرت الخزينة العامة في هاته القضية 116 مليون درهم، ولكن من بعد تقرر من طرف المشرع أن المؤسسات التمويلية كان عليها أن تقوم بتسوية أوضاعها اعتبارا لما هومقرر من الناحية التشريعية أما الرسالة باستثناء بطبيعة الحال الجماعات المحلية والضرائب على الجماعات المحلية التي لم يقرر المشرع بشأنها أي إعفاء كما تتذكرون، بالنسبة لرسالة الوزارة الأولى هي رسالة لا تدعو إلى الإعفاء، طبعا تدعو وتقول أن تجمد المتابعات إلى غاية البث، وبالفعل وقع البث من طرف المشرع في القانون المالي الذي ذكرته 98-99 وبالتالي وقع تجاوز حتى الرسالة الأولى ديال الوزير شكرا سيدي الرئيس.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير، التعقيب للسيد المستشار.

*** السيد المستشار :**

السيد الوزير،

أشكركم على هذه التوضيحات التي أتت في جوابكم، إلا أنه لا بأس أن أثير انتباهكم إلى بعض النقط، ليست كتعقيب، أولا الهدف من طرح هذا السؤال هو تحفيز وتشجيع المؤسسات الصغرى ورياض الأطفال وخاصة في المراكز القروية وداخل المدن بالأحياء الشعبية، وذلك لإعفاءهم من الضرائب، ثانيا إن هناك قانون منظم للقطاع والذي تم إصداره منذ عشر سنوات ولم يتم بعد إصدار بشأنه مرسوم تطبيقي مما فتح باب التجاوزات الإدارية، ثالثا نطلب منكم السيد الوزير دعم مشروع التشارك الذي تم بين وزارة التعليم وممثلي القطاع الخاص في هذا الميدان، رابعا وكما نطلب كذلك دعم المؤسسات التعليمية باعتبارها مقاولة صغرى قصد تشجيع الاستثمار في هذا القطاع وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

إذن ننتقل إلى السؤال الثامن الموجه إلى وزير الإقتصاد والمالية كذلك حول استخلاص الضريبة على القيمة المضافة تقدم بهذا السؤال المستشار المحترم السيد مولاي إدريس العلوي.

* المستشار السيد مولاي إدريس العلوي :

شكرا السيد الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحترمون

الزميلة والزملاء المستشارون المحترمون

من الموضوعات الأكثر تداولا عند الشريحة الإجتماعية المتوسطة والضعيفة، ضربة الدخل موضوع شائك ومعقد وبسيط في نفس الوقت إذا اتخذ القرار المناسب في الوقت المناسب، ألا وهو استخلاص الضريبة على القيمة المضافة في السكن الذي شيد بعد الحصول على رخصة السكن من مصالح الجماعات، قد يسأل سائل ويقول إن هذا السؤال أجاب عنه الوزير المحترم في جلسات سابقة، وسائل آخر يقول إن هذا الموضوع موضوع تشريعي فلا بد من تغيير النص القانوني المطبق ليتسنى معالجة هذا الموضوع.

نعم، ولكن المشاهد التي نعايشها مع المواطنين البسطاء يكاد يشبه شبح يهدد كيان الأسر ويثير عند المعنيين خيبة أمل، بل يجدون أنفسهم أمام إدارة مستبدة غرضها الأساسي هو استخلاص حصص مهمة من المال ولو على دماء المساكين الذين لا يعرفون كيف تيحايلون على القانون، السيد الوزير المحترم إليكم هذا المشهد الأول لمعاناة أحد المواطنين، أشترى بقعة أرضية مجهزة من أحد المؤسسات ليراك بثمن20 000 درهم تم أداؤها على أربعة أقساط لمدة عامين وذلك في أحد القرى والتي ارتقت إلى بلدية حسب التقسيم الإداري 1992، أقول ارتقت إلى بلدية في الإسم ليس إلا، وبنى هذا المواطن سكنا مساحته 150 متر مربع يتكون من طابقين وحصل على قرض من أحد الأبناك قيمته 90 ألف درهم، واستعان في ذلك لبيع ما هو في حاجة إليه لتحقيق هدف أسمى وهو توفير سكن لأسرته المكونة من تسعة أفراد، وسكن هذا المواطن في هذا المسكن الجديد غير الكامل، ليس فيه نوافذ ولا زليج ولا صباغة وكلما توفر على شيء من المال زاد في تكملة منزله.

ولكن في يوم من أيام الله المباركة توصل برسالة مفادها أنه مطالب بأداء ضريبة على القيمة المضافة بقدر يناهز 50 000 درهم، وبعد التردد على مصالح الضرائب قصد شرح القضية لتفهمها لم يجد المواطن المغلوب على أمره حتى عرض المنزل على مصالح الضريبة لبيعه وقال امنحوني 50 000 درهم ولكم المنزل، هذا هو المشهد الأول السيد الوزير... لكم كما عاينته بنفسي وهذه ليست حالة واحدة بل هي حالات تخص كل الت التي أقيمت للشريحة الإجتماعية المتوسطة.

السيد الرئيس المحترم

السيد الوزير المحترم

مشهد ثاني حول الخلل والحيف الذي أصاب مواطنين آخرين وهذا مواطن آخر بنى منزلا مساحته 248 متر، ولما حصل على رخصة السكن، طلب منه أداء 80 ألف درهم لمصلحة الضرائب، حيث أدلي بجميع الفواتير من إسمنت وحديد وزليج ولوازم الكهرباء وتجهيز المنزل بالماء الشروب إلى غير ذلك، ولما سأل عن الكيفية التي تم بها احتساب الضريبة على القيمة المضافة، قيل إن المتر مربع ثمنه 1700 درهم، هذه هي قاعدة الإحتساب، ولهذا السيد الوزير المحترم، السيد الرئيس المحترم، نسائلكم أولا : كيف يمكن معالجة هذه المسألة ؟

علما أن 60٪ من المواطنين يلجأون إلى البناء الذاتي، على سنوات عدة علما أن الإسمنت والحديد وجل مواد البناء يتم استخلاص هذه الضريبة عند شرائها، والبناء الذاتي، وأنتم تعلمون أن شريحة أخرى من الذين يتعاطون البناء هم أناس تقليديون ولا إطار قانوني لهم، جل المغاربة يستأجرون مواطنين ويتم أداء أجرتهم في اليوم وفي آخر الأسبوع، ولا يعرفون معنى الكتابة والمحاسبة،

ثانيا : نطالب السيد الوزير بضرورة معالجة هذه المسألة بليونة ورفق بالمستضعفين وفي المناطق النائية بالخصوص، نعني بذلك الراشيدية وفكيك وورزازات والأقاليم الجنوبية والتي عانت الأمرين من الجفاف المتعاقب عليها وكذلك في هوامش المدن الكبرى، والذي أدى إلى انخفاض كبير في مستوى عيشهم ولم .. السيد الوزير أنه يعي تمام الإدراك وما نقول في المسألة والتي تشجع، بل تعطل الإستثمار الذاتي في السكن والذي نحن في أمس الحاجة إليه وشكرا السيد الرئيس.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد وزير الإقتصاد والمالية فليتفضل

*** السيد فتح الله ولعلو وزير الإقتصاد والمالية :**

أولا السيد الرئيس، لا يمكن إلا أن أتقاسم بطبيعة الحال كل ما يمكن أن نقوله بالنسبة لأصحاب المداخيل المحدودة في كل مناطق المملكة وبطبيعة الحال خاصة في البادية، هذا من المؤكد، وأعتقد بأن الجواب على سؤال السيد المستشار المحترم قالوا في واحد العبارة وهو أنه المشرع هو الذي يحدد أدوات العمل وأدوات التصريح من الضرائب، وخاصة الضريبة على القيمة المضافة، لأنها هي ضريبة داخلة في إطار ما يسمى بالضرائب الخاضعة لنظام الإقرار، معنى أن هذا أن الملزم المواطن هو مطالب بأن يقوم بعملية الإقرار الشهري أو الربع سنوي بمكتب القابض المكلف بالإستخلاص على الأجلات القانونية المحددة.

وهاد الشي كله محدد في قانون 30-85 الذي يهم كل ربوع المملكة سواء تعلق الأمر بالبادية أو بالمدن. هناك استثناءات، وهذه الإستثناءات على هذه القاعدة هي بالنسبة بالأساس الناس ملزمين خاصة بالضريبة على القيمة المضافة سواء بالبناء أو غير البناء والذين لم يدفعوا الواجبات المفروضة عليهم حسب نظام الإقرار، هنا المصالح بنفسها تقوم بهذه العملية، لذلكمع كل التسهيلات كذلك التي تعطيها الدولة لقطاع السكن الإجتماعي، أنه ما تشوفوش غير الضرائب تشوفوا التسهيلات التي تعطى كذلك في مجال القروض وفي واحد العدد ديال الأشياء ومع كل هذه الإعتبارات هذي... ناخد بعين الإعتبار بأنه الإدارة والمواطن والموظف في كل مكان مطالب بأن يحترم القانون ولكن بطبيعة الحال أنا معكم ما خصش يوقع مبالغة لا من هنا ولا من هنا، لأنه الإنسان هو الذي يطبق القانون بروحه وفي مضمونه. شكرا سيدي الرئيس.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير.

هل هناك تعقيب مع أنكم استوفيتم جميع الوقت المحدد .. بإجاز تفضل.

*** السيد المستشار :**

شكرا سيدي الرئيس، شكرا السيد الوزير على جوابه، وفي الحقيقة نطالب بالإعفاء على السكن بصفة عامة من هذه الضريبة والسكن الإجتماعي بصفة خاصة، ويظهر لي أن تشجيع الإستثمار والسيد الوزير يعلم ذلك بأن العمارة كتشغل عدد كبير من المواطنين فيها رواج اقتصادي كبير، ولهذا يلا راجعن هاد الضريبة ويلا تلغات كيظهر لي الإلغاء صعب شيذا ما، ولكن غير تراجع وتكون معقولة فهذه خطورة كبيرة للأمام، ويظهر لي راه قدامنا القانون المالي الجديد، ولا بد السيد الوزير نقترحوا عليه أمور ليدخلها في هذا القانون وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار،

دائما حول سياسة الحكومة لتشجيع الاستثمارات في بلادنا، سؤال تقدم به السادة المستشارون، سعيد العروي، أحمد المنتصر، إدريس مروان، سعيد اللبار، عبد الرحمن المهاشي والصوالحي بوزكري موجه إلى السيد وزير الإقتصاد والمالية فليتفضل أحد السادة المستشارين.

***السيد المستشار :**

شكرا السيد الرئيس

السادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمين،

سؤالنا يتعلق بسياسة الحكومة لتشجيع الاستثمارات في بلادنا، السيد الوزير المحترم، لقد مر على عمر حكومة التناوب حوالي 20 شهرا من تدبير الشأن العام وقد جاء في التصريح الحكومي على لسان السيد الوزير الأول المحترم عدة تدابير تهم تشجيع الاستثمار في بلادنا لارتباطه بعدة قطاعات اقتصادية واجتماعية، إلا أنه ومع الأسف الشديد، وبعد هذه المدة الذي تقومون فيها السيد الوزير بالإشراف على هذا القطاع، لم نلاحظ ولم نلمس ما كنا نتوخاه وما كان ينتظره الشعب المغربي بمختلف مكوناته في قطاع الإستثمار، صحيح أن مالديكم من أرقام صرحتم بها في جلسات سابقة فيما يخص تشجيع الإستثمار توحي بأن هناك تزايد في الإستثمارات، لكن السيد الوزير المحترم، اسمحوا لي أن أقول لكم بأن الأرقام التي تدلون بها تبقى نظرية وبعيدة عن الواقع الذي نعيشه وتعيشه معنا كل شرائح المجتمع، وفي هذا السياق تدخل التعليمات الملكية السامية التي طلب فيها جلالته بتفعيل آليات الإستثمار وإزالة العوائق التي تقف أمام تحريك دواليبه ومن بين هذه الآليات مدونة الإستثمار ومراسيم تنفيذها والتي تتطلب تجديدا في عدد من المواد حتى تساير الأهداف المنشودة لذا السيد الوزير المحترم نسألكم عما قامت به حكومتكم في هذا المجال وأن تنورونا بالوضعية الحقيقية لوضعية الإستثمار في البلاد وشكرا السيد الرئيس .

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار .

الكلمة للسيد وزير الإقتصاد والمالية فليتفضل .

*** السيد وزير الإقتصاد والمالية :**

أشكر السادة المستشارين الذين أعطوني من جديد الفرصة لكي أتحدث عن إشكالية الإستثمار، من بعد تحدثت خارج هذه الدورة مرتين في البرلمان في المؤسستين حول هذه الإشكالية، أريد أن أقول للسيد المستشار أولا بأن الأرقام ليست نظرية، بل هي صحيحة وحقيقية، في السنة الفارطة في 97-98 الاستثمارات تزايدت بنسبة 16.6٪ مقابل 3.7٪ في المتوسط بين 90 و 97، معدل الإستثمار هذا كذلك رقم انتقل من 20.7٪ سنة 97 إلى 25٪ سنة 98، نعطي أرقام أخرى، الآن سنمر للإستثمارات الخارجية، هذا العام 1999 الإستثمارات الأجنبية ستصل إلى أقصى ما وصلت إليه في تاريخ المغرب، غير في 9 أشهر الأخيرة وصلت إلى 15.3 مليار درهم وكما تعلمون البرامج والإستثمارات أجنبية مغربية في مجال الإستثمارات السياحية جد مهمة كما صدرت معلومة كذلك في الأيام الأخيرة، الآن ما هي الإجراءات التي تتخذ ؟ هي متعددة أولا قانون الإطار ديال ميثاق الإستثمار كان من قبل قانون نظري الآن أصبح يطبق مع العلم أولا بأن هذا القانون حل محل القوانين السابقة التي كانت تفرض شهادة القبول ديال الترخيص، ما بقاتش ذيك الشهادة ديال الترخيص ولى المستثمر منين يبغي يدير عمليات الإستثمار ... ثانيا من الناحية الجمركية أنتم في هذا البرلمان منذ سنتين تدرسون القانون المالي وترون أنه في كل قانون مالي بقع النقص من الجمرك الذي ينصب على المواد التجهيزية، إلى 2.5٪ أو 10٪ مع إعفاءها التام من الإقتطاع الجبائي على الإستيراد، يتعلق الأمر هنا بالتسهيل الضريبي والجمركي لصالح المستثمر، كذلك هاد الحكومة أسست لجنة وزارية يترأسها السيد الوزير الأول التي تقوم بدراسة كل المشاريع الإستثمارية المعرقلة أو التي تواجه صعوبات وبالفعل هاد اللجنة لحد الآن درست أكثر من 40 ملف بلغت قيمة الإستثمار 18 مليار درهم، ومكنت من خلق أكثر من 15 ألف شغل، كذلك أنتم تعرفون لما تقدمنا بالقانون المالي السابق عملنا كذلك على إحداث صندوق إنعاش الإستثمار وذلك تطبيقا لأحد البنود الأساسية لميثاق الإستثمار، كذلك هناك عملية بدأت منذ سنتين وهي الدفع باش معدلات الفائدة تنقص سنة عند سنة وتخلق .. المنافسة، غير في هاذ الأسبوع أحد البنوك الكبيرة نقصت عاوتاني من معدل الفائدة، ثم كاين آليات ربما عدد من المستثمرين لا يعرفونهم، ولكن عدة مرات قولناهم وهي القروض التي تعطيها بلدان أجنبية خاصة أوربية أو قروض الضمان التي هي في يد يمكن تستعملها المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة. إضافة إلى ذلك بعض القرارات الهادفة إلى تخفيض تكاليف عوامل الإنتاج مثل القرار القاضي بتخفيض بنسبة 6٪ من تكاليف الطاقة ابتداء من

فاتح يوليوز 98، إضافة إلى ذلك كما تعلمون بالنسبة للإستثمارات الكبرى المشغلة أو التي تستعمل التكنولوجيا الهادفة إلى الزيادة في التصدير بالأساس والتي تفوق قدرها أكثر من 500 مليون درهم، نعرف بأن الدولة عندها الإمكانية باش دير واحد الإتفاقية مع أصحاب هذه الإستثمارات لتتعطيهم بعض الإستفادات من الرسوم الجمركية، أخيرا فغير هاد الأسبوعين وقعت ندوتين أساسيتين: ندوة حول التوجهات بالنسبة للنظام الضريبي وندوة حول آفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي كانت حوار مستمر بين الفاعلين الإقتصاديين مع الحكومة بهدف العمل على خلق الجو لبعث وإذكاء العملية الإستثمارية، فعلا الخطاب الملكي السامي خاصة في مدينة الدار البيضاء تيقول لكل الفاعلين، اشنوهم هاد الفاعلين، هم أولا المؤسسات التي لا يجب أن تبقى، لأن المستثمرين الأجانب ولات عندهم الثقة كبيرة في المغرب ولكن المؤسسات المغربية كذلك يجب أن تثق في نفسها، وثانيا هم البلديات، الجماعات المحلية، هم كذلك الوزارات هم الدولة والإدارة كلنا يجب أن نتحمل مسؤوليتنا باش نخلقوا واحد الجو ديال التفاؤل وديال التعبئة من أجل الإستثمار لحل مشكل الشغل وللزيادة في الصادرات المغربية.

شكرا سيدي الرئيس.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير، هناك تعقيب للسيد المستشار

*** السيد المستشار :**

شكرا سيدي الرئيس،

حقيقة ما جعل السيد وزير الإقتصاد والمالية يشرف إقتصادنا الحالي، لكن بين الكلام والواقع شيء بعيد جدا، وهو أن المستثمر الآن يلقى واحد العدد ديال العراقيل، والتجربة كاينة ليس هناك مخاطب واحد، عندما يقوم المستثمر بأي طلب يجد جميع العراقيل لا من جانب البناء ولا من جانب الطاقة، وأقول بالخصوص بالنسبة للطاقة الكهربائية، لحد الساعة الطاقة المغربية تعتبر أغلى طاقة بالنسبة للمنطقة، فهاد المؤشر هذا ماكيساعدش المستثمر، والتطرق الذي طرقتو ليه السيد الوزير بالنسبة للإقتصاد هو لم نرى أي شيء يذكر من هذا الشيء لي قلتو بحيث أنه هناك عدة عراقيل يعرفها الجميع في المناطق الصناعية، في ثمن الأرض، في التكلفة في الآن الشغل، سمعنا عدة أرقام ولكن بين الواقع والأرقام شيء آخر، لذا نطلب توضيحا وبرنامجا شموليا وهذه سنة اقتصادية لتشجيع الإستثمار والحركة الإقتصادية ولا يخفى على أحد أنه لا زال هناك ركود، ولا زال هناك، لم يكن هناك شيء يذكر إلا الكلام وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار،

إذن دائما بالنسبة لوزارة الإقتصاد والمالية سؤال حول الحالة الإجتماعية للموظفين المثقلين بالديون، تقدم بهذا السؤال المستشارين المحترمين السادة عبد الرحمان بيجي، سعيد التدلاوي، عادل المعطي، محمد السولامي، وعلي الخضراوي، فليتفضل السيد المستشار لطرح هذا السؤال.

*** السيد المستشار :**

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،،

إخواني المستشارين،،

لقد اطلع الجميع بتقدير وإعجاب على القرار الملكي السامي الخاص بإعفاء أفراد القوات المسلحة الملكية والحرس الملكي وغيرهم من الديون التي أثقلت كاهلهم طوال شهور وسنوات نتيجة المبالغ الباهضة التي يقترضونها من لدن الشركات المختصة في منح قروض الإستهلاك والواقع أن هذه الظاهرة، أصبحت تعم جل الموظفين ذوي الدخل المحدود وفي طليعتهم رجال التعليم، ولقد تبين أن آلافا من الموظفين أصبحوا يعيشون بمدخول شهري لا يتعدى في بعض الأحيان ما بين 500 و 800 درهم مما يعرض أوضاعهم كأزواج وأرباب الأسر إلى الإضطراب، حيث يظهر البعض منهم مغادرة بيوتهم مما يعرض الأسرة برمتها للضياع والتشرد وسعيا وراء الحد من هذه الظاهرة، ألا تفكر الوزارة في اتخاذ

إجرادات وقائية من شأنها أن تحول دون إرهاق المدينين والزج بهم في أوضاع اجتماعية لا تليق وكرامة الموظف.

وشكرا السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار .

الكلمة للسيد الوزير للإجابة علي هذا السؤال.

* **السيد وزير الإقتصاد والمالية :**

بالفعل السيد الرئيس، أريد أن أقول للسيد المستشار بأنه هاد الإشكالية شاغلة بال الحكومة ووزارة الإقتصاد والمالية وعدة مرات جاوبت على هاد الدورة داخل مجلس البرلمان الموقر لأنه مستوى هاد قروض الإستهلاك وصلت لواحد الحد مرتفع وبالضبط في السنة الفارطة 14 مليار درهم هاد الوضعية ناتجة ربما عن معطيين : أولا : تعدد شركات التمويل المختصة في قروض الإستهلاك، التي وصل عددها إلى 35 شركة، وأخضعت بطبيعة الحال لمقتضيات القانون البنكي، أي أصبحت هي كذلك مراقبة سواء من طرف وزارة المالية أو كذلك بنك المغرب، إضافة إلى ذلك، تعطي حق أنه يوقع اقتطاع من المنبع لأجل تسديد قروض ممنوحة، هاد النشاط ديال هاد الشركات أدى إلي رواج ولكن المبالغة كذلك أدت إلى استدانة كبيرة وخاصة بالنسبة للموظفين المدينين والعسكريين، في هذا الإطار صاحب الجلالة نصره الله عندما كان منسق لمكاتب القيادة العليا للقوات المسلحة الملكية أخذ مبادرتين : ماشي إعفاء، ولكن هاش المبادرتين تعملان من خلال دوريتين على تقنين كيفية منح القروض والحد من الإستدانة بالنسبة لإخواننا العاملين في القوات المسلحة الملكية، في هذا الإطار كذلك وزارة الإقتصاد والمالية حضرت الآن مشروع قانون غادي يجي عندكم وغادي درسوه باش نشوفوا كيفاش نطوقوا هاد الوضعية ولكن حنا ما بقيناش كالسين، في انتظار ذلك أولا شفنا كل الشركات التي خلقت مشاكل بطبيعة الحال طبقنا عليهما القانون، إضافة إلى ذلك مع هاده الشركات التمويلية ومع الجمعيات المهنية دخلنا معهم في نقاش من أجل تحسيسهم بظاهرة المديونية الثقيلة لعدد كبير من الموظفين، أولا هؤلاء الموظفين هم مواطنين ما خصناش يبقاو في واحد الوضعية حرجة بطبيعة الحال لما تسمحش ليهم بالوفاء بالتزامهم، وهاد الشركات وعدت الآن بالقيام بواحد الدراسة لي تجعل أنهم يديرو واحد إعادة الجدولة بلا نسبة للموظفين ذوي الدخل المحدود وخاصة الذين يتوفرون على صافي شهري أقل من 1000 درهم نظرا بطبيعة الحال لأوضاعهم الإجتماعية وحماية لكرامتهم كمواطنين أولا وكموظفين ثانيا، والعدد ديالهم الآن يقارب 60 ألف، كذلك بالنسبة لقانون المنافسة الذي هو أمام البرلمان يدرس أدخلت بعض المقتضيات لحماية المستهلك وذلك بالحفاظ على قوته الشرائية وتحديد مفهوم واضح للأجر وإضافة إلى ذلك نحن على اتصال ببنك المغرب وبالاتصال مع المجموعة المهنية تعمل كذلك على تقنين ومراقبة الأسعار، أسعار الفائدة والضغط من أجل تخفيضها بالنسبة للقروض المخصصة للإستهلاك، الشيء الذي سيجعل بطبيعة الحال أنه في آخر الأمر كما قلت سابقا، اضطرت الوزارة باش تسحب الرخص بثلاثة ديال الشركات التي تعتبر أنها لم تبقى تتحمل في رطار ما هو مقرر من طرف القانون. شكرا سيدي الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير .

هناك تعقيب للسيد المستشار فليتفضل

* **السيد المستشار :**

نظرا لحدة هذه الإشكالية أريد أن أشير أنه السيد الوزير المحترم أن عددا كبيرا من الموظفين يعيشون الآن ظروف جد صعبة نتيجة هذه القروض الإستهلاكية والإحصائيات التالية لدليل على ذلك، هناك مثلا 000.12 موظف يعيشون بأقل من 500 درهم شهريا، أي ما تبقي لهم من دخلهم الشهري، وهناك 9000 موظف أصبح دخلهم ما بين 500 و 800 درهم، وأشير كذلك إلى أن 000.50 ملفا ديال بعض الموظفين ما زالت بين أيدي الشركات الآن ومما يزيد الطين بلة هو أن هذه القروض مدتها تتراوح ما بين 4 و 5 سنوات مما يجعلهم يفقدون الأمل في الإستمرار في العيش

بصفة عادية وكذلك في الأخير نتيجة هاد المعطيات يعيش جل هؤلاء الموظفين ظروف صعبة منها تشرد الأسر منها بعض حالات الإنتحار وهادي راها كاينة .. باش تجينا الحكومة بقانون ولا بسمو خصنا نتخدو إجراءات جد إيجابية بسرعة وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

*** السيد وزير الإقتصاد والماية :**

... وهي الأرقام التي قدمتها عدة مرات في البرلمان، يعني هاد الأرقام جاءت من عند الحكومة ومعنى هذا أن الحكومة واعية بهاد الوضعية الحرجة وبطبيعة الحال همنا هو أن كرامة هؤلاء الموظفين الصغار تحفظ، لذلك قلنا أننا اتخدنا بعض الإجراءات التدبيرية ونحن بصدد تحضير إجراء تشريعي سيقدم لكم لتوافقون نعليه ولدراسته بطبيعة الحال من طرفكم. شكرا السيد الرئيس.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير،

ننتقل الآن لقطاع الفلاحة والتنمية القروية الصيد البحري والمياه والغابات بسؤال تقدم به المستشار السيد كوسكوس إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالمياه والغابات السيد المستشار .. هذا موضوع ناقشناه فيأول الجلسة واقترحنا أن يدرج في هذا التوقيت بالضبط .

*** السيد المستشار السيد حميد كوسكوس :**

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

من المعروف أن إدارة المياه والغابات سابقا والوزارة المنتدبة المكلفة بالمياه والغابات بالحكومة الحالية تقوم بين فترة وأخرى وكلما دعت ضرورة تسييج مناطق معينة داخل الغابات وذلك من أجل منحها فترة إستراحة لتجديد الأشجار داخلها وهذه العملية في حد ذاتها مهمة بالنظر إلى الأهداف المتوخاة من ورائها والتي هي إحياء الثروة الغابوية التي مع الأسف تعرف تدهورا خطيرا وتوسيع رقعة الغابات داخل المملكة وهذا إجراء نصفق له وندعمه، إلا أن هذا لا يخلوا من السلبيات سيما حين يتعلق الأمر بالغابات المجاورة للسكان، هؤلاء الذين تشكل الغابة بالنسبة لهم مصدر عيشهم ومرعى ماشيتهم، فيجد هؤلاء السكان أنفسهم محاصرين من كل جانب وبالتالي يفكرون في التخلص من الماشية التي تشكل بالنسبة لهم عبئا وقد كانت بالأمس مصدرا لعيشهم، ويضطرون في النهاية إلى الهجرة بحثا عن مصدر جديد لمعيشتهم وهي الظاهرة التي تجد الحكومة أو الدولة في محاربتها بشتى الوسائل لتثبيت السكان في البادية، وأود أن أسوق كمثال على هذا النوع من الحصار الذي يعاني منه السكان المجاورون للغابات ما يعيشه سكان بابا زهر دائرة ثاهلة إقليم تازة من حصارتام على ماشيتهم، فهناك خياران أمام جيران الغابة : خرق القانون أو الهجرة، ألا ترون السيد الوزير أن الحفاظ على الغابات لا يمكن أن ينجح بدون إشراك السكان المحليين في العمليات ومساعدتهم وأخذ مصالحهم بعين الإعتبار والتخصل من الأساليب الإدارية المتجاوزة وذلك إما بتخصيص جزئيات للرعي والإستعمالات الخاصة أو تعويضهم عن الخسائر كمدهم بالأعلاف لماشيتهم وما هو برنامجكم السيد الوزير في هذا المجال وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير فليتفضل

*** السيد سعيد شباعتو الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالمياه والغابات**

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين ،

فعلا كما جاء في سؤال السيد المستشار المحترم، فالوزارة تقوم بعملية التشجير والتجديد والتخليف من أجل حماية وتنمية الغابة المغربية، ولكن نجاح هذه العملية مبني على عاملين إثنين: أولا

عامل تقني وهو وضع سياج لحماية الأماكن التي تقوم فيها الوزارة بهذه العملية. ولكن نحن واعين في الوزارة بأن هذا العامل التقني غير كافي ولهذا نهجنا سياسة مبنية على إشراك السكان ذوي الحقوق، وفي هذا الإتجاه وفي إطار القانون المالي لهذه السنة أدرج إجراء جديد فيما يخص مصاريف الصندوق الوطني الغابوي يهم تعويض ذوي الحقوق كلما قامت الوزارة بالتشجير أو التجديد، فيما يخص الشيء الذي جاء في سؤال السيد المستشار المحترم وخاصة في باب الأزهار، بغيت نقول ليكم السيد المستشار بأن الوزارة عندها الحق تشجر أو تسيج حتى 20٪ من الغابات ديال الجماعة وفيما يخص باب أزهار، الآن تم تسييج 1600 هكتار على 40.000، أي ما يناهز 0.4٪، ولكن الآن نحن في السياسة الغابوية التي تقوم بها الوزارة هناك حماية مهمة وهي حماية إقتصادية، ولهذا من الآن فصاعدا كلما قامت الوزارة بتسييج مساحة كبيرة وإلا غادي تعوض السكان إما ماديا أو بالأعلاف باش تاهم يتكلفوا بهاد المساحات ويحميوها، وكنقولها دائما أن حماية الغابة خصها تجي من الساكنة الغابوية وكلما قامت الوزارة بشيء خصها تاخد بعين الإعتبار منافع هذا الساكنة وهذا ما نقوم به وشكرا السيد الرئيس.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير، السيد المستشار،

الكلمة في إطار تعقيب

*** السيد المستشار :**

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير على أجوبتكم وتوضيحاتكم غير عندي واحد الملاحظة، السيد الوزير المصالح الإقليمية تم تسييج 1600 هكتار من طرف المصالح الإقليمية بطبيعة الحال وما تمثلش 0.4٪ ولكن تمثل 13٪ من مساحة غابات الفلين، هذا من جهة، من جهة أخرى السيد الوزير فلتكميل عملية تخليف الأماكن المذكورة، فالمطلوب السيد الوزير من المصالح الإقليمية الغابوية باش توافيكم بواحد التقرير تقويمي حول الوضعية الحالية لهذا السياج والنتائج ديالو لحقاش السيد الوزير المعطيات التي تتوفر عليها والمعاينة التي قمنا بها بشتى المناطق تتبث أن عملية التسييج هاته لم تكن ناجحة وذات فائدة تذكر رغم طول المدة التي مرت على هذا التسييج، الأمر الذي يدعونا إلى التساؤل عن جدوى هذه العملية خاصة إذا ما تمت في غياب السكان المعنيين ودون استشارتهم، وأخيرا السيد الوزير فإن تقديم الإعانة التي لم تتكلمون عنها لهؤلاء الرعاة سوف يمكن الوزارة من الإستفادة من خدماتهم وخبرتهم للحفاظ على الغابات، إذ مهما كانت خبرة المهندسين والتقني الغابوي كبيرة فإنه لا مفر لهما من مشورة أهل الغابة فهم أدرى من غيرهم بشعابها وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار، هناك تعقيب للسيد الوزير.

*** الوزير المكلف بالمياه والغابات :**

شكرا السيد الرئيس،

فيما يخص المساحة التي أعطيتها هي 2700 على 75 ألف هكتار، يعني الأرقام مضبوطة أما فيما يخص العملية التي كانت تقوم بها الإدارة فيما قبل فعلا ما نجحتش لأن السكان ما تشاركوش أولا في تحديد الأماكن التي يتم فيها التشجير والتسييج، ثم ما كانتش عندهم منفعة لي يمكن لنا نقولوا أنه كلما ... كنا تنحرموهم من المنافع وخاصة الوحدات العلفية. الآن يعني المسألة التقنية كيفاش غادي تمر، غادي يشاركوا السكان في تحديد الأماكن لي غادي تكون قابلة للتشجير أو التسييج على شرط أن تكون المساحات كبيرة باش تكون الحراسة عندها واحد الدور 500 أو 1000هكتار، تم الوزارة غادي تعوض كل سنة ماشي الرعاة أو الناس لي عندهم الأغنام، ذوي الحقوق، لأنه يلا عطينا للناس الذين عندهم أغنام، يلا عندو 10 هاد العام وكتقاضى عليها 1000 درهم، العام الجاي غادي تكون عنده 200، ولكن ذوي الحقوق يلا عرفوا بأنه كل سنة عندهم دخل خادي يجي من هاد العملية هادي غادي يحيو بجانب الغابويين هاد التسييج وهاد التشجير، وهذا هو لي حنا غادين فيه وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الموالي يتعلق بوزارة التنمية الإجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني ولكني أرى أن الوزير غير حاضر في هذه الجلسة... السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان هناك غياب للسيد وزير التنمية الإجتماعية والتضامن والتشغيل.

*** السيد محمد بوزوبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :**

السيد الرئيس ممكن يتلقى السؤال، حنا مستعدين.

*** السيد رئيس الجلسة :**

إذن أعطي الكلمة للسيد المستشار الحداوي ليلقي السؤال المتعلق بما تعده الحكومة من إجراءات في الميادين المالية والتجارية والخدماتية والإتصالات إستعدادا للدخول لسنة 2000، فليتفضل السيد المستشار لبسط هذا السؤال.

*** السيد المستشار :**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

نحن على بعد بضعة أسابيع، سوف يلج المغرب من دول العالم الألفية الثالثة بإشراقة القرن الجديد، ونظرا لارتباط المغرب بدول العالم في ميادين الإتصالات والعلاقات المالية والتجارية، يلاحظ المحللون أن عدة دول خصصت إعتمادات مهمة في ميزانيتها واتخذت تدابير وقائية وجندت كفاءات بشرية لانتقال برامج حواسيبها بشكل طبيعي إلى سنة 2000، وهذا هو المشكل الذي يسمى بـ... وهذا يدل حسب الدراسات التي قامت بها هاته الدول على الإهتمام الكبير الذي توليه هاده الحكومات للتأثيرات المالية والتجارية والإقتصادية والخدماتية على مواطنيها ومصالحها وعلاقتها مع باقي الدول والمؤسسات إلا أن الحكومة المغربية لحد الآن لم تفصح عن الإجراءات المتخذة في هذه الميادين المالية والتجارية والخدماتية والإتصالات ، السيد الوزير، يشرفني أن ألقي سؤالي لكم أولا حجم التأثير الإقتصادي والمالي والتجاري والخدماتي الذي سيخلق الإنتقال إلى سنة 2000 على الإقتصاد المغربي، ثانيا التدابير المتخذة من طرف الحكومة والمؤسسات المالية ومؤسسات الإتصال للحد من إنعكاسات ظاهرة الإنتقال إلى سنة 2000 بشكل طبيع؟ ثالثا ما هي الإعتمادات المخصصة من طرف الحكومة لهذا البرنامج؟ رابعا: هل تم إنجاز خلية حكومية لاتخاد التدابير ومتابعة التأثيرات وانعكاسات هذا الإستقبال على المواطنين وعلى القطاعات الحكومية . وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير فليتفضل

*** السيد محمد بوزوبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :**

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

هذا السؤال كان موجهو السيد المستشار للسيد وزير التنمية الإجتماعية والتضامن والشغل والتكوين المهني، ولكن في الواقع من بعد دراسته لقينا بأنه سؤال متشعب يشمل عدد من القطاعات ومن بعد وقع تغيير في البرنامج وأصبح موجها إلى التخطيط والتوقعات. الآن والسؤال عرضه السيد المستشار يشتمل على أربعة أسئلة مهمة جدا أولا يمكن في ظرف 3 دقائق أن يقع الجواب على سؤال من هذا النوع، سبق للسيد كاتب الدولة في البريد والتكنولوجيات الحديثة أن أجاب عن جزء من هاته الأسئلة وخاصة ما يتعلق بما أعدته الحكومة لمواجهة سنة 2000 في هذا الميدان لهو ديال الإتصال والإعلاميات وكذلك على الخلية، وأعطى تفاصيل على أن الحكومة سبق أن شكلت خلية في هذا الموضوع وسبق أن راسلنا كذلك سواء مجلس النواب أو مجلس المستشارين فيما يخص هاد الخلية ولهذا أنا أقترح بما أن الآن لم تعد تفصلنا على سنة 2000 إلا بضعة أيام، فإذا كان هذا السؤال وأعتقد أنه مهم جدا، أن يكون سؤالا محوريا يمكن أن يناقش يعني في جلسة تستغرق الوقت الكافي من أجل أن تطلع السادة المستشارين على جميع هذه التدابير وعلى النتائج التي سبق أن توصلنا بها من خلال أعمال هذه الخلية التي تشكلت منذ أن تأسست هذه الحكومة أو أن يحال الموضوع على لجنة مختصة لكي يقع تعميق النقاش فيما يخص

جميع ما تعلق به هذا السؤال شكرا للسيد الرئيس وللسادة المستشارين.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير،

هل هناك تعقيب للسيد المستشار فليتفضل

* **السيد المستشار :**

غير للتذكير السيد الرئيس، السيد الوزير، أولا هاد السؤال وضعته منذ 29 سبتمبر 99، ضعته كسؤال آني، لأنه نظرا لعجالة مشكل الإنتقال 2000، ولكن للأسف أنه ما داز هادي ودابا حنا على... ديال نهاية القرن وتشوفو لا الوزير المختص ولا الوزير لخصو يجاوب تواحد فيهم ما حاضر، ولكن نظرا لأن الوزير المكلف بالعلاقات البرلمانية هو لتجاوب تقريبا على جميع الأسئلة تنسجل بأنه السؤال ما تجاوبش عليه، وكنبقى وتنحتفظ بالسؤال ديالي، ولكن باش نعرفوا أن جل الدول الكبرى مثلا فرنسا، كندا قامت بتوظيف طاقة كبيرة من المغاربة المختصين في ميدان الإعلاميات وهذا يشرف المغاربة ولكن حنا المغاربة عندنا دكاترة باقين دابا في المغرب، هاذا هو الوقت لخصنا نوظفوهم باش نحلوا المشاكل ديالنا، يلا كنا ها نتجاوبو تايفوت القرن راه ما بقا، ديك الساعة المشكل انتهى وشكرا

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار التعقيب للسيد الوزير

* **السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :**

السيد الرئيس، أنا بينت منذ البداية بأن السؤال موجه للسيد وزير التنمية الإجتماعية والتضامن وباتفاق جميع المستشارين أن هذا الوزير ليس هو المختص والمعني بتوجيه هذا السؤال وبأنه الوزير المعني كان جاء للمجلس وأعطى إضاحات فيما يخص هذا الموضوع، وأن الحكومة فعلا شكلت هاديك الخلية وأنها قامت بالعمل ديالها، بحيث عملت علمية إخبار بالنسبة ... لأنه الآن من بعدما تنجي أنا للقاعة تلقى أنه عاود تكتب تضرب على وزير التنمية والتشغيل وتكتب وزير التخطيط إذن كاين واحد الإستحالة فيما بخص هذه مسائل لا تتعلق بنا ولكن قلت للسيد المستشار على أنه نظرا لأهمية الموضوع وتشعبه ولا يعقل أنه ربعة الأسئلة كلها التي هي مهمة جدا تتهم الجانب المالي والتجاري والجانب الإقتصادي وجانب الإتصالات، هاد شي كله غادي نجاوبو عليه في 3 دقائق، ماشي معقول، راه كين بعد التصميم الخماسي غادي يجي وغادي يكون فيه واحد الجزء كبير من هذه الأشياء التي سنواجهها ويعني لي غادي تقدم لكم في نهاية الدورة، فلهذا قلت بأنه نظرا لأهمية الموضوع، هذا أقتراح صادر عن وزير العلاقات مع البرلمان الذي لا يجيب على جميع الأسئلة بل على بعض الأسئلة لا أقل ولا أكثر، بحيث قلت بأن هذا اقتراح، نظرا لأهمية الموضوع، لأنه ظاهر أن هذا الموضوع له أهميته متشعب إن الحكومة مستعدة إما أن يتحول إلى سؤال محوري وتتوسع فيه، وإما أن يحال على اللجنة، يعني هذه مسائل طرحناها على السيد الرئيس ليطرحها على المكتب ولكن باش نبينوا استعداد الحكومة باش تعطي أهمية لهذا الموضوع باش يطلعوا السادة المستشارين ومن خلالهم الرأي العام على كل التدابير المتخذة وتنشكروا مسبقا السيد المستشار على أنه أثار هذا الموضوع الهام وشكرا.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير،

السؤال الرابع عشر موجه إلى السيد وزير الشؤون .. تعقيب ما كينش تعقيب .. يعني نخرقو القانون الداخلي ما كين مشكل، ما كينش تعقيب.. الرئاسة غاد تخبر المكتب بهذا الموضوع، وغادي يتخد المكتب القرار الضروري في هذا الموضوع... المهم بالنسبة لينا طرحتم السؤال وتقدمتم بتعقيب... هداك موضوع آخر... السؤال الموالي يتعلق بوزارة الشؤون الثقافية حول حماية التراث الثقافي الوطني تقدم بهذا السؤال المستشاران المحترمان مصطفى الحديوي وجمال بنربيعة فليتفضل أحد السادة المستشارين لطرح هذا السؤال.

* **السيد المستشار :**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

السيد الوزير،

إن تراثنا الثقافي يكفي ما عاناه من تصدعات من جراء التهميش الذي عانا منه منذ سنوات، فالضرورة أصبحت ملحة لإنقاذ تراثنا حتى تتمكن من تأدية وظائفها في التعريف بتاريخ وحضارة المغرب، وهذا يتطلب منا جميعا بذل الجهود ووضع برنامج للأولويات من الترميم وإصلاح المآثر التاريخية وليس إعادة بناءها، كما يحدث، مع إنقاذ المواقع الأثرية التي توجد في وضعية جد متردية وذلك من أجل إنقاذ إرثنا الحضاري التي تختزنه مدننا العتيقة وهذا لا يقتصر على الشق العمراني فقط، بل يشمل كل التجليات الحضارية من لباس ورقص وفنون ومناظر طبيعية وغيرها كما يجب التنبيه السيد الوزير إلى سلبية التعامل مع التراث الإنساني كبضاعة موجهة إلى الإستهلاك من قبل السياح على الرغم من كونهم يعتبرون الشريحة الأكثر تحفيزا لإعطاءه الإعتبار الذي يستحقه، لهذا يجب التنبيه إلى تعامل الباحثين مع موضوع التراث وترويجه وفق المنظور الذي يروقه، بل والإجتهاد لبلورة مقاربة مواتية تتيح إمكانية تنفيذ عمليات الترميم دون الإضرار بمصالح السكان وسبل العيش الصناع التقليديين والتجار الصغار الذين يستفيدون من استغلال المواقع الأثرية التي تتطلب الصيانة والترميم مع العمل على تحسيس جميع الأفراد والهيئات من أجل تظافر الجهود لإنقاذ التراث حتى لا تندثر وتضيع البشرية في جزء هام من هويتها الحضارية فماذا أنتم عازمون فعله السيد الوزير من أجل إنقاذ التراث الوطني المكتوب من المخطوطات لتسهيل الإطلاع عليها من قبل الباحثين؟ وهل تفكرون في سن عقوبات زجرية لمختلسي المآثر؟ وهل هناك تخطيط عام لترميم كل المآثر التاريخية بالمغرب دون استثناء؟ وماذا عن الفراغ التشريعي في مجال حماية التراث الوطني وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير

*** السيد محمد الأشعري وزير الشؤون الثقافية :**

شكرا للسيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار على إثارته لسؤال نعتبره من أهم الأسئلة المطروحة على القطاع الثقافي ليس فقط لأن هذا المشكل يتعلق بحماية تراثنا وذاكرتنا المشتركة ولكن لأننا نعتبر تدبير التراث من أهم المفاتيح الأساسية للتنمية المحلية وأود أن أوضح بهذا الشأن أن عمليات الترميم وإعادة التهيئة وتوظيف المآثر التاريخية وإجراء عملية البحث والتنقيب في المواقع الأثرية، كل هذا يتطلب تمويلات باهضة ويتطلب توفير طاقات بشرية كبيرة جدا من مقاولات مختصة ومن باحثين وتقنيين مختصين وهو ما نحاول أن نوفر بعضه مما يتعلق بمسؤولية وزارة الثقافة وخصوصا في مجال التكوين وربط الإتصال مع المختصين عبر قنوات التعاون الدولي. ولكن لا يجب أن نتوقع بأن تدبير حوالي **15.000** موقع أثري وموقع إيكولوجي من الممكن أن يتم بواسطة ميزانية الدولة وحدها، لا بد من تعاون كبير بين المجالس المنتخبة و الميزانية العامة وحتى القطاع الخاص ومؤسسات الرعاية الثقافية وهو ما نحاول أن ننجزه بالنسبة لبعض المشاريع الكبرى ويمكن أن نعطي مثلا عن ذلك بالتعاون مع القطاع الخاص، فالميزانية التي حصلنا عليها هذه السنة في مشروع واحد للتعاون مع القطاع الخاص في مدينة مولكش يعادل ميزانية التجهيز لوزارة الشؤون الثقافية لسنة **98-99**، مشروع واحد، هذا باش نقول بأن هناك إمكانيات ويجب أن نبحث عليها، لكن لا بد أن أؤكد أيضا أن الوزارة حاولت خلال هذه السنة أن تهيء خريطة لمعرفة ماهية الأولويات في هذا المجال لأن الترميم لا يجب أن يتم بشكل عشوائي ويمكن أن أقول للسادة المستشارين المحترمين أن هناك حاجة ماسة لفتح حوالي **400** ورش ترميم حاليا لم نتمكن من إدراج سوى **50** منها في إطار التصميم الخماسي بسبب طبعا الإمكانيات الضخمة التي تتطلبها، لكن هناك إمكانيات أخرى عبر المجالس وعبر القطاع الخاص وعبر قنوات التعاون الدولي نحاول أن نغطي بها بعض المشاريع الكبرى، فيما يخص التراث المخطوط، من الممكن أن أزف للسادة المستشارين المحترمين أن جزءا مهما من هذا التراث هو الآن في قيد المعالجة

سواء كان ذلك في الخزانة العامة بالرباط أو في الخزانات الأخرى، وقد فهرسنا مخطوطات القرويين لأول مرة بشكل كامل ويمكن للباحثين أن يطلعوا عليها بواسطة الميكروفيلم كلية في مكتبة من مكتبات فاس واستطعنا أن نخرج قرصا مدمجا بفهرسة كاملة لمخطوطات القرويين ونحن الآن بصدد إنتاج قرص آخر عن مخطوطات الجامع الكبير بمكناس وعن مخطوطات مدرسة ... بمراكش. إذن في هذا المجال هناك مجهود نقوم به وسيتسع لبعض المجالات التراثية الأخرى حيث أنجزنا منذ أسبوعين قرصا مدمجا عن المتاحف وما تتوفر عليه وما يحيط ذلك من مواقع أثرية وغير ذلك ونتوقع أن نستمر في هذا الجرد الذي يمس جميع التعبيرات عن ثراتنا الثقافي ولكن مرة أخرى نحن نعتقد أن صرف المبالغ الطائلة التي يتطلبها هذا القطاع تستدعي تعبئة هامة على الصعيد المحلي والإقليمي والوطني . شكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيد الوزير،

هل هناك تعقيب للسيد المستشار فليتفضل

*** السيد المستشار :**

... السادة المستشارين،

حقيقة نشكر السيد الوزير على الصراحة التي أجابنا بها لأنه كانت عدة نقط لغادي ناقشو واتضح لنا أن وزارة الثقافة غير قادرة بجميع إلتزاماتها نحو هذا التراث الوطني، وحقيقة هو من ضمن هذا النقاش لكان هو أن السيدة رئيسة مؤسسة أورش لكانت زارت مدينة مراكش السنة الماضية وانتهت زيارتها برأيها إلى بعض التردي الحاصل في بعض الآثار الموجودة في مدينة مراكش العتيقة ولهذا ما بقا عندنا ما نگولوا ما دمنا سجلنا على السيد الوزير أن ميزانية الوزارة ككل ما تتكفيش تا مشروع واحد، تنظن أننا ما بقا عندنا ما نزيدو في هاد وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

الكلمة للسيد وزير الثقافة .

*** السيد وزير الشؤون الثقافية :**

غير سمح لي أسي المستشار المحترم، ما يعملش إستنتاجات يعني قصرية على الجواب ديالي، حنا قلنا بأن الوزارة بالطبع الحكومة كلها لا يمكن لها أن تواجه بالمال العام وحده متطلبات تدبير التراث الوطني وهذا ليس خاصية مغربية، هاد الشي كاين في جميع الدول لأن ترميم متر واحد من سور أثري تسوى 3500 درهم، ترميم بناية متوسطة يتطلب ما بين 3 و 5 مليون درهم، فإذن لا بد ماخصنا ناخد بعين الإعتبار هذه الوضعية. ولكن ماشي الوزارة غير قادرة، لا قادرة، عندها الأطر الكافية وعندها التقنيين الكافيين وعندها الخلايا التي تشتغل لهم على الجرد وعلى خريطة الأولويات وعلى التمويل وقادرين ندبرو في سنة واحدة أكثر من لي عطاتنا الدولة في ميزانية التجهيز في الوزارة، هادا تنقولها ديما لوزارة المالية باش تنغيضوهم، ولكن ما فيها باش نقولها حتى في المجلس الموقر هنايا، ولكن تنقولوا مرة أخرى بأن هاد الشي خصو تعبئة وطنية المدارس خصها تعمل تحسيس في المجال ديال التراث ولا بد نقولوا بكل صراحة بأن واحد العدد ديال المآثر التاريخية مضلومة من ضرف أبنائها وحتى من طرف المجالس أحيانا وعندنا أمثلة حية عن المجلس التي بنت في مناطق محرمة على البناء لأنها مآثر تاريخية ولنا معها دعاوي في المحاكم حتى نقولو للسادة المستشارين المحترمين بأن هذا واحد الموضوع يتطلب تعبئة وواحد الحرص من الجميع لأنه يهم ذاكرة مشتركة ما بين الجميع وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير،

سؤال موجه إلى السيد وزير الصحة العمومية حول عدم قبول شهادة الإحتياج من أجل التطبيب من طرف وزارة الصحة للمستشارين السيدين : المعطي بنقدور وأحمد الشرقاوي فليتفضل أحد المستشارين لتقديم هذا السؤال.

*** السيد المستشار :**

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

نعلم جيدا أن السواد الأعظم من المغاربة معوزون وليست لهم القدرة المالية لتسديد نفقات العلاج والتطبيب في القرى كما هو في المدن، وأن العناية بصحة المواطن أمر ضروري ومن أولى الخدمات التي تقدمها دول العالم الثالث وفي بلادنا ورغم ضعف الميزانية المخصصة لقطاع الصحة وهشاشة البنية التحتية وعدم قدرتها على استيعاب كافة المرضى والتكفل بعلاجهم ولا ننكر هنا مجهودات بدلت وتبدل من أجل استقبال العديد من المعوزين بمجرد الإدلاء بشهادة الإحتياج إلا أنه في الأيام الأخيرة تنبهنا بواحد المذكرة مشتركة من طرف وزارة الصحة ووزارة الداخلية تحث على وضع واحد البطاقات أو ملف طبي عوض شهادة الإحتياج التي يجري بها العمل منذ زمن، هذا الملف الطبي فيه واحد البحث دقيق ودقيق جدا لهو أولا خصوا واحد اللجنة محلية تضم عدة أطراف داخل السلطة والجماعات المحلية وتتطلب بحث دقيق يتطلب 4 أيام أو خمسة البحث عن ذلك المريض وهو كما نقول في حالة مرض، بعد ذلك 4 أو 5 أيام يبعث الملف إلى دوائر أخرى إما على مستوى الباشويات أو على مستوى الأقاليم، وتدار أيضا لجنة إقليمية تصادق على ذلك الملف الطبي، فسؤالي آني وضعته منذ شهرين، وربما سمعتم بأنه بهذه الأيام الأخيرة بأن الوزارة سمحت باستعمال شهادة الإحتياج التي كان معمولا بها في السابق لتخفيف الأعباء على المرضى الذين هم في حالة استعجالية، فنطلب من السيد الوزير تنويرنا، ويلا كانت هاد البطاقة التي ستنظم هاد الناس المزريين وما يبقاوش يحتاجو شهادة الإحتياج فلا بد من مراعاة حالتهم الإستعجالية ونبقاو نستقبلوهم بشهادة الإحتياج الجاري بها العمل المسلمة من طرف السلطات المحلية ريثما يبث وتعمل هاد البطاقات الشخصية لكل المزريين عندنا في البلاد وشكرا السيد الرئيس.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد وزير الصحة فليتفضل

*** السيد عبد الواحد الفاسي وزير الصحة :**

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

أشكر السيد المستشار المحترم على سؤاله المهم والذي يتيح لي الفرصة لأشرح هذا الموضوع الذي في الحقيقة فيه لبس كبير، وتوصلنا بطبيعة الحال بعدة شكايات في هذا الموضوع. بطبيعة الحال ليس هناك نهائيا تخلي عن بطاقة الإحتياج كما تسمى أو شهادة ديال الضعف، ثانيا لأول مرة منذ الإستقلال خرج واحد النص مرسوم لي فيه يتكلم عن مجانية العلاج بالنسبة للمعوزين وهو النص الذي يتكلم عن الجزافية ولذلك باش نكونوا واضحين هادي أول مرة ولكن خلينا من هاد الشي كله، نرجو لهاد الموضوع أشنو هو المشكل لي كاين هو أنه فكرنا باش نديرو واحد البطاقة ديال المعوزين باش ما يبقاو يحتاجو دائما يمشيو يجيبو شهادة الضعف على أساس أن هذه البطاقة تبقى عندها مدة الصلاحية ديالها تقدر بـ 3 سنوات ولكن بطبيعة الحال في هذه المرحلة ما هنا إلا اختبار معمم لمعرفة صلاحية هذا الموضوع، لي وقع مع الأسف الشديد بطبيعة الحال باش تكون هاد البطاقة لا بد من واحد العدد ديال الإجراءات تدقق أشنو هو المعوز واشنوهو لماشي معوز ما يمكنشي تفرق البطاقة للجميع ولا سيما وأنها غادي تكون عندها واحد الفعالية لمدة طويلة. ثانيا الإنسان المعوز غادي يرتاح من ذلك المشكل لكل مرة يحتاج يمشي يجيب بطاقة الضعف بكل ما تعرف من ملابسات حولها ولكن المشكل الذي وقع هو أنه كاين بعض الناس المسؤولين لي ربما عن غير علم دارت لهم يعني التكوين الكافي في هذا الإطار أو ربما بنية سيئة بداو يستعملوا هاد الموضوع باش ما يسمحوش للمرضى ما يكونش عندهم بطاقة الضعف، هادشي خلق واحد المشكل في الأول، مباشرة من بعد ما عملنا بهاد الأمر، كانت واحد دورية نهار 26 أكتوبر، دورية تؤكد صارمة وفيها إنذار شديد تؤكد بأنه بالعكس في هاد المرحلة هادي أي وأحرجا ومشا يجيب شهادة الضعف تگولولو خاصك تصايب

ملف ديالك أي واحد سواء بما أنه طلبوا إليه الملف وكيدخل ويتعالج كما أنه كانت عنده شهادة الضعف وبالفعل هاد شي لي ترجع تتعمل عاوتاني وما كاين حتى مشكل، زيادة على هذا أن هاد التجربة الإختبار غادي تدوم واحد المدة ديال ربع شهور غادي تشوفو المردودية ديالها ولذلك مع الأسف الشديد الفكرة جيدة جدا ولكن المغرب مع الأسف كل واحد تيبغي يعمل واحد الخطورة إلى الأمام إلا ويلقى عدد من العراقيل نتمنى أن نتفادها لأن الفكرة معمول بها في كثير من الدول وتتعطي نتيجة جيدة جدا في انتظار ماهو أحسن ولي نتمناو باش يكون في أقرب وقت وشكرا السيد الرئيس.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار، هناك تعقيب للسيد المستشار

*** السيد المستشار :**

شكرا للسيد الرئيس،

كل ما هناك السيد الوزير، أولا أعطيكم كمثال المستشفى الجامعي بالرباط، هناك عدم تطبيق المذكرة، وأقولها وأتحمل مسؤوليتي، شهادة الضعف أو الإحتياج التي تتكلم عنها، الآن في المستشفى السالف الذكر فما عرفتش أنا فين تتمثل هاد شهادة الضعف في الوقت لتدخل المريض كيخلص الكونصيلطاسيون 60 درهم، سكانير 400درهم ليزينالير بيولوجيك كلهم على عاتقه، فنطلبو من سيادة الوزير وكما هو في المخطط الحكومي التغطية الصحية باش نصونوا كرامة المواطن، فنحاولوا نقلصوا من هاد الأعباء على المعوزين الذين يقاسون ما يقاسيه جميع الفقراء والمحتاجين شكرا السيد الرئيس.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير

*** السيد وزير الصحة :**

في الحقيقة، ما غاديش نزيد الكثير لأنه يعني الموضوع لي وضعيته كاين بعض التجاوزات تتوقع وحنا تنحاربوها ولكن مع الأسف ماشي دائما بنجاح إنما المهم أنه لا يمكن لي نگول ليك أن هاد التمنيات ديالك هي التمنيات ديالي، وحنا كنعملو جهدنا ونطلبوا الله في أقرب وقت نوصلوا لهاد النتيجة وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير،

دائما مع وزارة الصحة العمومية حول ترسيم الأعوان المؤقتين والعرضيين للمستشارين المحترمين السادة على لطفي، أحمد احصايني وأحمد الزايدي، فليتفضل أحد السادة المستشارين لإلقاد هذا السؤال.

*** السيد المستشار :**

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

بادي ذي بدء لا بد أن أسجل لكم السيد الوزير وبارتياح ماقمتم به وما بدلتموه من مجهودات من أجل الإستجابة لبعض المطالب الأساسية للعاملين بقطاع الصحة وخصوصا فيما يتعلق بمراجعة القانون الأساسي للأطباء وتعميم التعويضات على الأخطار المهنية بالنسبة للمرضى والإداريين والأعوان الرسميين طبعا بعد عشر سنوات من التهميش والتماطل وخصوصا يلا عرفنا أن قطاع الصحة حابل بأخطار مهنية قاتلة وعدد من العاملين بهذا القطاع أصيبوا بأمراض مهنية مثل مرض السل ومهددين بما يسمى بمرض السيدا لهذا تنهنيوكم وتنحيوكم على هاد العمل والمجهود الذي بدلتموه، لكن سؤالنا اليوم السيد الوزير يتعلق بواحد الفئة جد مهمة وهي فئة الأعوان المؤقتين والعرضيين، اضطررنا باش نوضعوا عليكم هاد السؤال السيد الوزير نتيروا انتباهكم ومن خلالكم الحكومة بهاد الفئة التي تعمل داخل المستشفيات والمراكز الصحية والإدارة المركزية، هاد الفئة لي توصل عددها 1200 عون مؤقت وعرض ولي حسب القوانين الجاري بها العمل طبعا تعدى مدة العمل ديالها 7 سنوات وتنتظر الترسيم ولحد الآن لا زالت تعاني، طبعا هاد الفئة نعتبرها الأكثر فقرا

وتهميشا وعن شعورها طبعا أعتقد أن الكل خاصو ياخد بعين الإعتبار وصولوا لواحد الحالة ديال التدمر والقلق لأنه الحكومة تتعاطى مع كامل الأسف مع وضعيتها بنوع من عدم الجدية ويجعلنا نطرح أكثر من سؤال حول العدالة الإجتماعية التي تضعها الحكومة ضمن أولوياتها فكيف لنا مقارنة هذا الملف ومن أية زاوية؟ هل أجورهم تكفي حتى للتنقل من وإلى العمل إذا علمنا وأن هذا السؤال قد طرحه أحد الزملاء أن أغلب هاد الفئات الضعيفة تلتجأ للقروض ولا تتعدى أجورهم حاليا 570 درهم ؟ هل الحكومة تعي الأعباء الجسيمة المحدقة بكل الأخطار والأمراض المهنية وحوادث الشغل والأعباء الثقيلة والشاقة التي تشتغل فيها هذه الفئة، هل ترسيم هؤلاء في السلم واحد أو السلاليم الدنيا ستكلف أعباء مالية إضافية على الدولة إذا أخدنا بعين الإعتبار التعويضات الخيالية التي يتلقاها بعض المسؤولين في الوظيفة العمومية؟ هل من العدل والإنصاف رفض تطبيق مقتضيات قانونية التي تنص على قوانين الوظيفة العمومية والسيد وزير الوظيفة العمومية موجود معنا، على أن كل عون مؤقت قضى 7 سنوات خدمة يتم ترسيمه أم سنضل نردد أسطوانة التوازنات المالية على حساب حقوق أضحت مدرجة تحت عتبة الفقر، طبعا السيد الوزير أنا أعرف أن هذا الموضوع لا يهمكم كوزارة لكن الهدف الأسمى من هذا السؤال هو أنه تنطلبوا منكم أشنو هو ما هي الإجراءات التي تعتزمون القيام بها من أجل تحسيس جميع الوزراء داخل الحكومة من أجل التعجيل بترسيم هاد الفئة خصوصا إذا علمنا أن الكنفدرالية الديمقراطية للشغل في إطار جلسات الحوار الإجتماعي قد أثارت هذا الموضوع ودافعت عنه باستماتة لأجل ترسيم جميع الأعوان والمؤقتين العاملين بالوظيفة العمومية وشكرا لكم السيد الوزير.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد وزير الصحة فليتفضل

*** السيد وزير الصحة :**

شكرا للسيد الرئيس،

أشكر السيد المستشار المحترم على سؤاله، بطبيعة الحال كلنا يعلم وبالخصوص في قطاع الصحة ما هو الدور الأساسي لهذه الفئة من الموقتين الذين يعملون في ظروف صعبة وفي الحقيقة دورهم يفوق بكثير بعض الأحيان دور باقي العاملين، إلا أنه بطبيعة الحال مشكل الموضوع كما قلتم على الصعيد العام وليس على وزارة الصحة فقط، وبالنسبة لوزارة الصحة بالفعل 94-95 كاين 80 عون لي ما وقعش الترسيم ديالهم وكذلك بالنسبة للأعوان المؤقتين وعددهم 514 وذلك بطبيعة الحال لعدم تخصيص مناصب مالية لهم، فيما يتعلق بما ينبغي أن نقوم به جميعا، من المعلوم أن الزملاء الوزراء كيوضعو هاد المشكل باستمرار في الإطار لأنه العدد ديال هاد الفئة كثير وأعتقد أنه الآن كاين انفراج قريب في هاد الموضوع ولو تدريجيا وعلى أي حال كونوا على يقين جميعا ولا أتكلم باسم وزير الصحة فقط ولكن بكل الوزراء أنهم يتابعوا هاد الموضوع بصفة مدققة وإن شاء الله نتمنى أن نجد تطبيق هاد الأمر في القريب العاجل إن شاء الله كما صرح به.

وشكرا السيد الرئيس.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير. هل هناك تعليق للسيد المستشار،

إذن ننتقل إلى السؤال الموالي موجه إلى السيد وزيرالوظيفة العمومية والإصلاح الإداري حول مصير الشكايات والتظلمتات التي يبعث بها المواطنون للمستشارين المحترمين السادة سعيد التدلاوي، عادل المعطي، أحمي السنيتي وأحمد الديبوتي، إبراهم السالمي، عبد الرحمن بيجي ومحمد السولامي فليتفضل أحد السادة المستشارين.

*** السيد المستشار :**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

، السيد الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،،

مما لا جدال فيه أننا نسعى جميعا ملكا وحكومة وشعبا على استكمال دولة الحق والقانون من خلال تحسين العلاقات بين الإدارة والمواطن، وقد جعل المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني ووارث سره جلالة الملك محمد السادس نصره الله من هذا الاختيار أحد الأولويات التي ترجمت منجزات هامة يمكن لبلادنا أن تفتخر بها داخليا وخارجيا، إلا أن بعض الجهات الخارجية لم تساير بعد التطورات الحاصلة في هذا الشأن وهو الواقع تترجمه السلبيات التي تتسم بها كل ما يتعلق بالتظلمات والشكايات التي يتقدم بها المواطنون إلى الجهات المعنية دون أن يتلقى الجواب عنها هنا أفتح قوسا، في عدة وزارات خاصة منها إدارة الضرائب السيد الرئيس هذا مشكل كبير وعويص جدا، كل المواطنين عندهم مشكل الضرائب، يتقدمون بالشكايات إلى الإدارة ولم يتوصلوا بأي جواب، ماعرفناش واش هدي سياسة الحكومة تقول للمواطن مثلا خلص وشكي، هذي أمثلة، هناك كذلك أعطي مثال، حال الجواب على الرسائل أو الشكايات أو التعزيات مثلا صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، كل من تقدم بتعزية مكتوبة إلى القصر الملكي العامر، كلهم تم جوابهم مكتوب بتوقيع صاحب الجلالة، فما بالك بإدارات أخرى وهذا نموذج السيد الرئيس للجواب على الشكاية، أرجع مما يجعلهم يضعون أكثر من تساؤل حول الأسباب التي تحول دون الإجابة عنهم، وفي هذا الإطار نود أن نسأل سيادة الوزير عن الأسباب التي تبيح للإدارة العمومية أن تتجاهل شكاية المواطن، وما هي الإجراءات العملية التي سوف تتخدونها للقضاء على هذه الظاهرة وشكرا السيد الرئيس.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري فليتفضل.

*** السيد عزيز الحسين وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري :**

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم الذي تفضل بطرح هذا السؤال، طبعا هو يتضمن شقين التأسباب التي تجعل الإدارة لا تجيب ثم ماذا تقوم به الإدارة في هذا المضمار لتدفع الإدارات إلى الإجابة عن الشكايات التي تتوصل بها. أعتقد أن الحديث عن الأسباب قد يطول لأنها ترجع إلى سنوات إلى سلوك ترسخ لا الإدارة الإدارية أو البيروقراطية، ونحن في مشروع حكومة التناوب لدينا مشروع الإدارة المواطنة، حقيقة أن تجاهل الشكايات أمر غيرمقبول لأن الإدارة المواطنة إدارة مصغية ويجب أن تجيب عن تساؤلات وشكايات المواطنين وأود أن أقول لكم بأن الحكومة أصدرت منشورا وقعه السيد الوزير الأول باسمه دعا إلى إحداث خلية للتواصل لمعالجة الشكايات والتظلمات، هذا المنشور معروف يحمل تاريخ 19 ماي 99، والسيد الوزير الأول لم يصدر هذا المشروع ولم يتركه هكذا وإنما تتبعه وأصدر منشورا ثانيا يسأل كل قطاع قطاع كما خصصه لمنشوره وإلى ذلك وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري ذهبت خطوة أبعد بحيث وضعت مشروع قانون بتعديل القرارات الإدارية وهذا المشروع يلزم الإدارة من جملة ما يلزمها به الرد على كل شكاية أو طلب معلوم المصدر داخل الآجال القانونية ويعتبر سكوت الإدارة بمثابة قبول ضمني ما لم ينص القانون على خلاف ذلك فضلا عن ذلك هذا المشروع يوجب على المصلحة الإدارية التي تتوصل خطأ بشكاية أو طلب معلومي المصدر لا نتحدث عن شكاية أو رسالة تتجي مجهولة، هادي ما لزموش بها الإدارة، لكن لما يكون مصدر معلوم حتى عندما تصل الرسالة خطأ، يوجب على الإدارة أن تفعل إعادة الشكاية أو الطلب إلى المصلحة المعنية مباشرة باش ما ضيقش الوقت، مع إخطار المعني بالأمر بذلك، وهذا مشروع القانون أنجز مباشرة بعد الندوة التي قمنا بها يومي 29 و 30 أكتوبر الأخير تحت الرعاية السامية لجلالة الملك والتي شرفنا صاحب الجلالة في مستهلها بالرسالة السامية، هذا المشروع يوجد الآن بين يدي الأمانة العامة للحكومة التي هي بصدد إحالته على مختلف الوزارات ليتدارس في مجلس

حكومي مقبل بحول الله، هذا لأقول لكم بأن الحكومة ليست مكتوفة الأيدي أمام هذا الأمر، والمفتشين العامين الذين عقدوا يوم السبت الأخير الأخير ندوة حول تفعيل التفتيش العام وهو استرسال في ما كان قد وقع يوم 24 مارس من هذه السنة تحت رئاسة السيد الوزير الأول حيث أعطى تعليمات صارمة وواضحة إلى مختلف الإدارات لاستغلال هذه الأداة الموجودة لدى جل الوزارات الإستغلال الحسن وأشاد ونوه بالمفتشين العامين تحفيزا لهم ليقوموا بدوره كاملا والتفتيش والمفتشين العامين خلال الإجتماع الأخير تطرقوا لدورهم في تفعيل ميثاق حسن التدبير ومن جملة ذلك هذا الجانب بحيث يحرص على توعية الموظفين وعلى تأطيرهم وجعلهم يتحولون من إدارة بيروقراطية متحجرة إلى إدارة مواطنة وأنا دائما أقول بأن الموظفين المغاربة قابلين للتطور وعدد كبير منهم حازمون ولكن أعتقد أن التكوين المستمر مفيد جدا في هذا المجال ولا بأس من أن نحسسهم وأن ندعوهم إلى أن يتعاملوا مع المواطنين وخاصة وأن الموظف هو الأخر مواطن الموظف في الضريبة الذي نتحدث عنه هو الآخر يشكو أحيانا إلى إدارة أخرى بوصفه مواطنا عاديا لأن الضريبة لا تستحود على كل شيء الموظف في الضريبة سيحتاج ليذهب إلى البلدية وإلى عدد من القطاعات، إذن هو الآخر يجب أن يعلم أنه مواطن وأنه إذا كان لا يقبل أن يعامل معاملة سيئة أو يتجاهل فلا يجب أن يعامل بذلك المواطنين الآخرين وشكرا على سؤالكم الهام.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير المحترم هناك تعقيب للسيد المستشار

*** السيد المستشار :**

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين المحترمين أريد في البداية أن أشكر السيد الوزير على جوابه الشافي لكن كل ما تقومبه الحكومة الآن كلنا آمال في تفعيل الإدارة المغربية فلتيتمنى المواطن المغربي السيد الوزير هو تفعيل والدفع بدواليب الإدارة للجواب على جميع مراسلات المواطن، لكن حنا معكم السيد الوزير حول هاد التفعيل ديال هاد الندوات لهاد المنشور لشرتو ليه آنفا، لكن لا بد ما تعطيو لكل واحد حقه لأن الإدارة لازم باش توفر على آليات العمل لأن جميع الرسائل التي تتوصل بها الإدارة في بعض الأحيان أنها من ما عندهاش الوسائل الكافية باش يمكن تجاوب على هاته الرسائل فلتتمناو وهذا ما تنعرفوه فيكم السيد الوزير أن يكون تتبع مستمر لهاد الرسائل التي توجهوها للإدارات قصد تتبع مشاكل المواطن، ولهذا كلنا آمال باش الإدارة تجاوب كل مواطن في الوقت المناسب كما شار السيد المستشار المحترم أن المشكل وهو حينما يتعلق مثلا بإدارة من الإدارات التي يؤدي فيها المواطن الثمن ألا وهي في بعض الأحيان يؤدي أثمان من المصاريف ديالو كالضريبة، ولهذا أمنيتنا باش يكون تحليق جديد ودفعة جديدة للإدارة .

وشكرا السيد الوزير.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب

*** السيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري :**

شكرا للسيد الرئيس.

غير الجانب أولا ديال الضريبة أنا تنعرف بأن السيد وزير الإقتصاد والمالية يوليه أهمية خاصة وله وعي كبير بجانبين أولا توعية الناس لي في الضريبة وتوعية المواطن على قضية الضريبة مسألة الإدارة المواطنة ولكن كذلك المواطن الملزم حتى هي مهمة جدا هذا موضوع لكن غير بالإضافة يلا سمح لي السيد الرئيس تنقول بأنه في الأيام القريبة جدا غادي يكون عندنا واحد اللقاء ديال جميع الإدارات ممثلي جميع الإدارات يرأسه السيد الوزير الأول، اشنو هو الموضوع ديالو الموضوع ديالو يجاوبونا على واحد الملف متكامل فيه نقطة الشكايات والتظلمات أساسية، الهدف من هاد اللقاء، أشنو هو باش نصلحوا واحد الملف متكامل غادي

نمشيو به لـ 16 جهة، كل جهة جهة باش نكونو الرؤساء ديال المصالح المحلية باش هو بدورهم يكونوا الناس لي عندهم ويوعوهم، أش خصهم يعملوا وهاد النظام ديال الشكايات يولي فعلا مترسخ في الأذهان ديالنا ونعملوا به فعلا، لأنه السيد الوزير الأول لما قلت لكم قبيلا عمل هاد إلى المنشور ما عملوش هكداك، عملوا لأنه بغى فعلا المواطن سمع الصوت ديالوا فضلا عن هذا لما قلت لكم مشروع القانون راه هذاك قانون غلى أنه لما يصدر إن شاء الله ويجي عندكم وتقبلوه وتصادقو عليه ويصدر في الجريدة الرسمية ويصبح معمول بيه، لما تجاوبش عليه يجبر القانون في يده وغادي ينشي بيه للمحاكم ويطلب حقه، وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير،

آخر سؤال مسجل في هذه الجلسة موجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني حول توحيد لائحة العطل المدرسية للمستشار المحترم محمد الخضوري فليتفضل السيد المستشار لإلقاء هذا السؤال.

*** المستشار السيد محمد الخضوري :**

السلام عليكم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير ،

إخواني المستشارين،،

قبل حكومة التناوب كانت المدارس تتعرف لائحة وحدة ديال العطل، وبعد 1998 –99 عرفت لائحتين كل واحدة مستقلة ومختلفة عن الأخرى مما سبب ارتباك للجميع، فكثير من الإداريين الذين يعملون بمؤسسات تحتوي على أقسام إعدادية وثانوية لم ينعموا بعطلهم العادية كما أن أغلبية الأسر المغربية لها أبناء يدرسون في الأساسي وآخرون في الثانوي لم ذهاب البعض إلى المؤسسات التعليمية بينما آخرون في العطلة أو العكس مما عرقل برامج عطلهم وانتقالاتهم وعلى سبيل المثال مثال في عيد المسيرة الخضراء كاين 4 أيام بالنسبة للأساسي وكاين 3 أيام بالنسبة للثانوي وكذلك بالنسبة لعطلة نهاية الدورة فيها 11 يوم بالنسبة للأساسي وكاين 9 أيام بالنسبة للثانوي، كاين بالنسبة لعيد العرش كاين 4 أيام بالنسبة للأساسي ونهار بالنسبة للثانوي، زد على ذلك 7 أيام للثانوي بعد الدورة الأولى من الباكالوريا ولهذا ونزولا السيد الوزير عند رغبة التلاميذ وأوليائهم والأساتذة والإداريين نرجو منكم تكوين لجنة مشتركة لتحديد وتوحيد لائحة العطل خصوصا وأنه نحن قابلين على تغييرات واحد العدد ديال العطل الوطنية وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

الكلمة للسيد الوزير فليتفضل.

*** السيد عبد الله ساعف الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني.**

شكرا السيد الرئيس،

السيد المستشار ،

تنشكروك على هاد السؤال الذي شغل فعلا الأسرة التعليمية السنة الماضية وكذلك الآباء وأولياء التلاميذ والتلاميذ علاش كانت هناك عطل خاصة بالثانوي لأن النمط الثانوي يختلف على باقي المستويات وبالخصوص كل ما يتمحور حول الدورة الأولى ديال الباكالوريا فكان من الضروري أنه يوقع نوع من القطيعة ديال الدورة الأولى ديال الباكالوريا فجاءت أساسا كعنصر جديد ديك العطلة ديال 7 أيام نربحوها في العطل الأخرى نقصوها من العطل الأخرى المنطقي أنه تجي ديك القطيعة من بعد الإمتحانات في انتظار النتائج ديال الدورة الأولى استعدادا للدورة الثانية، لكن بان بأن هذه التجربة طرحت بعض المشاكل فعلا خاصة بالنسبة للإدارة وخاصة بالنسبة للآباء الذين عندهم أبناء في الطورين السلك الأول والثاني .. عندهم أجزاء من العائلة كل واحد عندو عطل خاصة به وكذلك هناك بعض المؤسسات التي فيها الطورين خلف بعض المشاكل التدبيرية ولهذا ورغم هذه الإعتبارات المنطقية هو يكون ضروري واحد القطيعة ما بين الدورة الأولى، رغم هذه الإعتبارات تم تكوين لجنة مشتركة تم توحيد العطلة هاد السنة، فبانت ضرورة

لائحة موحدة ديال العطل وهاد شي لمشينا فيه هاد السنة وشكرا السيد الرئيس.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير، التعقيب للسيد المستشار

*** السيد المستشار :**

تنشكرو السيد الوزير على جوابه لأنه عندما طرحنا هذا السؤال فلتنوير الرأي العام فيما يخص العطلة ولكن تتبقى أن هناك العطلة في حد ذاتها واحد المناسبة أسروية وتنطلبو كتلك من السيد الوزير يكون شي نهار دراسي حول عطلة المدارس والإتصال بجميع الإدارات لتسهيل حتى بالنسبة للآباء واحد العدد ديال التسهيلات فيما يخص الخروج بأبنائهم والسفر بهم أثناء العطلة خارج الإطار التعليمي كاين مسائل أخرى تدار في البادية بالخصوص كاين التلاميذ تيفرضوا العطل على المؤسسات نظرا وخصوصا عندما تكون الداخليات إما تيجيو موخرين وإما ما تيجيوش وإما تخرجو قبل الوقت إذن على العموم كاين غياب ديال شهر أو شهر ونصف في بعض المناطق، لهذا خاص ناخد بعين الإعتبار العطل حتى بالنسبة للناحية والداخليات إلى آخره، إذن خاص ماكاينش عصا موسى أو حل ولكن خص يوم دراسي لتدارس العطلة المدرسية لا كعطلة وطنية ولا كعطلة عندها خصائص بالنسبة للمناطق وبالنسبة للجهات لي عندها داخليات وشكرا السيد الوزير.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار .

الكلمة للسيد الوزير في التعقيب.

*** السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني**

... السنة الماضية بينت بأنه فعلا بوضوح كثرة العطل على الأقل كان عندها هاد الفائدة أنها بينت بوضوح كثرة العطل في نظامنا التعليمي وشكلنا لجنة لدراسة لتنظيم السنة الدراسية الي أعطت تصورها ومن ضمن نتائج تصورها اللائحة الموحدة ديال هاد السنة ولكن هناك أيضا التفكير في طريقة استغلال الأيام لي بلاما تكون عطلة كتكون فارغة مثلا أيام امتحانات الباكالوريا بالنسبة لبعض التلاميذ هادا أما فيما يخص التلاميذ لي تفرضوا العطل ديالهم، كنعتبر بأن مؤسسة تعليمية لي تتحترم نفسها ما تتخليش هاد الحالات، العلاقة التعليمية خصها تلعب بكل قواتيها ما يمكنش قبول أنه يتفرض عطل غير العطل المبرمجة ولي مخططة خلال السنة وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير.

كان هذا آخر سؤال مدرج ضمن جدول أعمال هذه الجلسة شكرا للسيد الوزير، شكرا للسادة المستشارين،

رفعت الجلسة.